

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
علاقات دولية



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: الحقوق العلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد: فايزة بن الشيخ

بعنوان

دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب
في منطقة الساحل الإفريقي

نوقشت يوم: 2015/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

جامعة قاصدي مرياح ورقلة
جامعة قاصدي مرياح ورقلة
جامعة قاصدي مرياح ورقلة

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا

أ/محمد خميس
د/شمسة بوشنافة
أ/ علي بوحامد

السنة الجامعية: 2015/2014

"الحمد لله الذي بنعمته

تتم

الصالحات"

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى العائلة الكريمة

شكر وعرافان

كل الشكر إلى:

أستاذتي الدكتورة *بوشنافة شمسة* لقبولها الإشراف على بحثي هذا ولما قدمته لي من نصائح وتوجيهات لإتمامه.

السادة أعضاء اللجنة المناقشة، الذين شرفوني بقبول مناقشة رسالة تخرجي لنيل شهادة الماستر

كما لا أنسى بالشكر الأستاذ *باسماعيل عبد الكريم* الذي ساعدني علميا ومعنويا. وفي الأخير الشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام، على مجهوداتهم المبذولة من أجل تكويننا في مرحلتي ما قبل وما بعد التدرج. والى كل من ساعدني ماديا ومعنويا

هيكل الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: نظرية الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: نظرية الدور

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي من حيث الأوضاع السياسية

والأمنية والاقتصادية

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية- الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل

الإفريقي

المبحث الأول: تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في

منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في

منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة

الساحل الإفريقي

المبحث الأول: طبيعة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: زيادة قدرة التنظيمات الإرهابية

المبحث الثالث: ارتفاع مخصصات الحرب العالمية على الارهاب

المبحث الرابع: معارضة الدول الإفريقية للتواجد العسكري على أراضي القارة

الإفريقية

المبحث الخامس: صراع القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي

الخاتمة

الفهرس

الفهرس

أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
02	المبحث الأول: الإطار النظري المفاهيمي للدراسة
02	المطلب الأول: نظرية الدولة الفاشلة
07	المطلب الثاني: نظرية الدور
12	المبحث الثاني: الساحل الإفريقي من حيث الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية
12	المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي
17	المطلب الثاني: الأوضاع السياسية- الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي
24	خلاصة الفصل
26	الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي
27	المبحث الأول: تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي
33	المبحث الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي
35	المبحث الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي
40	خلاصة الفصل
42	الفصل الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي
43	المبحث الأول: طبيعة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي
45	المبحث الثاني: زيادة قدرة التنظيمات الإرهابية
46	المبحث الثالث: ارتفاع التكلفة المالية للحرب العالمية على الإرهاب
48	المبحث الرابع: معارضة الدول الإفريقية للتواجد العسكري
48	المبحث الخامس: صراع القوى الكبرى على المنطقة
64	خلاصة الفصل
55	الخاتمة
62	قائمة المراجع
71	الملاحق

فهرس الخرائط والجداول:

• الخرائط:

21	الشكل(1): موقع دول الساحل الإفريقي ضمن القارة الإفريقية
23	الشكل (02):خريطة توضح أهم المناطق التي تحتوي على البترول والغاز في الساحل الإفريقي.
24	الشكل (03): خريطة تبين أهم مناجم الثروات في الساحل الإفريقي.
25	الشكل(04): خريطة توضح نسب من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الساحل الإفريقي.
27	الشكل(05):خريطة تبين مناطق توزيع التوارق في الساحل الإفريقي.
29	الشكل (06):خريطة توضح الطرق الرئيسية التي يعتمدها المهاجرون الغير شرعيون القادمون من الصحراء الإفريقية الكبرى ومنطقة الساحل نحو المنطقة المغاربية
32	الشكل(07): خريطة توضح مناطق انتشار الإرهاب في الساحل الإفريقي.
38	الشكل رقم(08): خريطة توضح الجماعات الارهابية الموجودة في افريقيا و مناطق نشاطها.
59	الشكل رقم(09) خريطة توضح الوجود الصيني في القارة الإفريقية
62	الشكل رقم(10):خريطة توضح انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

• الجداول:

56	جدول رقم(1) : المخصصات الأمريكية لـ ((الحرب العالمية على الإرهاب)), السنوات المالية 2006_2001
----	--

المقدمة

مقدمة

على الرغم من أنها لم تكن يوماً مهداً للتطرف الديني جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضع القارة الإفريقية على الخارطة الدولية لمكافحة الإرهاب، وظهرت مجموعة من التحليلات الغربية التي أكدت على أن عوامل عدم الاستقرار التي تعيشها مناطق كثيرة من القارة تعتبر بيئة خصبة و ملاذ آمناً للجماعات المتطرفة دينياً، وخاصة عناصر تنظيم القاعدة، واستندت هذه التحليلات على الأحداث الإرهابية التي اضطلع بها تنظيم القاعدة في القارة الإفريقية خلال عقد التسعينيات، فإلى جانب الشمال الإفريقي والذي واجهت بعض دوله نمو جماعات التطرف الديني واستخدامها للإرهاب في تعاملها مع مؤسسات الدولة ومواطنيها، إلا أن أقاليم القارة الأخرى لم تستطع أن تتأى بنفسها بعيداً عن عمليات الجماعات المتطرفة وخاصة دول الساحل الإفريقي، حيث برزت جماعات صنفها الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قوائم الجماعات الإرهابية، وفي ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة قامت الإدارة الأمريكية على إبراز تهديدات التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وانتقال تنظيم القاعدة من أفغانستان إلى الأراضي الصومالية، إذ بدأ بالانتشار في إفريقيا تحديداً منطقة الساحل والصحراء، لتصبح هذه المنطقة جبهة جديدة في الحرب العالمية على الإرهاب ولتصبح مكافحة الإرهاب في المنطقة تستحوذ على الحيز الرئيسي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، حيث تعزو الإدارة الأمريكية اهتمامها بالمنطقة إلى كونها أصبحت ملاذاً للجماعات الإرهابية.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي مهماً وحديثاً، نظراً لحدائثة تواجد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي مما جعلها موضع اهتمام واسع في الآونة الأخيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى أن انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة يشكل تهديداً ليس فقط على مصالحها في المنطقة وإنما تهديد لدول الجوار والمجموعة الدولية عموماً، بعد تفشي ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة بكل أنواعها، لذا يقتضي دور الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الوصول إلى هذه المناطق والقضاء على الوجود الإرهابي فيها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع الأسباب وراء اختيار موضوع دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي بين الأسباب الموضوعية والذاتية، ويمكن تناولها كما يلي:

- الأسباب الموضوعية:

والتي ترتبط بأهمية الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح موضوع دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي يلقي اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بحقيقة الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي والمكانة التي أصبحت هذه المنطقة تحتلها في الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم هذه الأسباب والأهداف من وراء مكافحة الارهاب في هذه المنطقة.

- الأسباب الذاتية:

لعل من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي، هو تصدر هذا الموضوع للقضايا العالمية والدراسات الأكاديمية إضافة إلى كون القضايا المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي ودور الولايات المتحدة في هذه المنطقة لا تزال جديدة مما سيزيد من الاهتمام بها في السنوات القادمة، سواء لأهميتها أو لانعكاساتها الإقليمية والدولية، وعليه فان هذا سيوفر مجالا بحثيا واسعا في المستقبل يتماشى مع التطورات المستقبلية في المنطقة.

أهداف الدراسة:

نحاول في هذه الدراسة تحقيق بعض الأهداف التي تنقسم إلى الأهداف العلمية والعملية.

- الأهداف العلمية:

يتحدد الاعتبار العلمي بمعرفة وتبيين دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال المرتكزات والآليات التي انتهجتها الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة، كذلك إبراز أهم التحديات التي تواجه هذه الإستراتيجية.

- الأهداف العملية:

تسعى هذه الدراسة على المستوى العملي إلى تبيين أهم العوامل التي أدت إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة من العالم والأهداف الحقيقية التي تقف من وراء هذا الاهتمام.

الإشكالية:

تتلخص إشكالية البحث في دراسة أهداف الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي، هذه المنطقة التي لطالما كانت مهمشة استراتيجيا و سياسيا واقتصاديا طيلة الحرب الباردة وما بعدها، وأصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسب قيمة إستراتيجية جعلتها من أولويات اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال ما سبق فان إشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي مفاده:

ما مضامين دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل

الإفريقي؟ وما هي التحديات التي تجابهه؟

ويتفرع على هذا الإشكالية مجموعة من التساؤلات منها:

- ما دوافع الاهتمام الأمريكي بالظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي؟
- كيف تحولت منطقة الساحل الإفريقي إلى هدف استراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ما هي مرتكزات الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي؟
- ما هي الأهداف الأمريكية الحقيقية للحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي؟
- ما هي قيود ومعوقات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ؟

فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، صعد ذلك من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة.
- كلما زادت الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، زاد ذلك من دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي هو إحدى الوسائل الأمريكية لمواجهة قوى التهديد الصاعدة مثل الصين.

حدود الدراسة:

لأن لكل دراسة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمكاني لموضوع البحث بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة و لأكبر قدر من الموضوعية. وعليه تم تحديد إطار الدراسة كما يلي:

- **الإطار الزمني:** لان الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية عموما ودول منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة لم يبدأ إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وبعد عبور تنظيم القاعدة إلى القوس الساحلي فان دراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل ستكون بعد هذه الأحداث.
 - **الإطار المكاني:** تعددت التعاريف التي حددت المجال الجغرافي لإقليم الساحل الإفريقي، فهناك من التعاريف من جعلته يضم كل من: النيجر، مالي، تشاد وبوركينا فاسو، وهناك من ضمنه إضافة إلى الدول الأربعة المذكورة كل من: السنغال، موريتانيا، نيجيريا، جنوب السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، اريتيريا، اثيوبيا، الصومال وحتى كينيا.
- غير أن من أكثر التعاريف شيوعا هو الذي يحصر المجال الجغرافي للساحل الإفريقي في ثماني دول رئيسية هي: جنوب السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، السنغال وشمال نيجيريا. وهي عموما دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا و ديمغرافيا وحتى بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول فهو على درجة من التماثل فيما بينها، وهو ما يدفعنا إلى الاعتماد على هذا التعريف في هذه الدراسة.

منهج الدراسة:

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، فان طبيعة موضوع دراستنا استدعت الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لإبراز دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي، كذلك تم الاعتماد على نظرية الدولة الفاشلة ونظرية الدور، وذلك لتفسير أسس التدخل الأمريكي في المنطقة المنطلق من كون دول هذه المنطقة تصنف ضمن الدول الفاشلة.

مصطلحات الدراسة:

- **الإرهاب:** يرى البعض أن ظاهرة الإرهاب الدولي تطورت بشكل أصبحت معه قادرة للاستخدام كبديل للحروب التقليدية¹، وبذلك التغيير في الفواعل التي تخوض الحرب والتي كانت في السابق الدول فقط، ومنه فقد تعددت محاولات إيجاد تعريف موحد لمفهوم الإرهاب وذلك بسبب تعدد المداخل المفاهيمية والأطر.
- ويمكننا في هذا الصدد الاعتماد على تعريف عديدة منها تعريف قاموس المفاهيم الأساسية، والذي عرفه على أنه:

" استخدام العنف المقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السياح وموظفي السفارات و الطاقم

¹ أحمد طالب أبصير، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إستراتيجية ومستقبلات، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012م). ص 11.

العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات، يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة.¹

- **الحرب الوقائية** : أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم حيث لا يكون التهديد مؤكداً أو وشيكاً وإنما يبقى هناك احتمال لحدوثه مستقبلاً، و الفرق بين الحربين الإستباقية والوقائية، هو كون الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية أين يكون العدو واضحاً ومحدداً ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى أو يكون له الإستباق، أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على فكرة أن حرباً أو على الأقل تغييراً سلبياً ما سيحدث في المستقبل وبالتالي يجب المبادرة بالضربة الأولى قبل حدوث ذلك، وبناءً على هذا فإن الحرب الإستباقية هي أكثر يقينية من نظيرتها الوقائية.²

- **الجريمة المنظمة**: يمكن تعريف الجريمة المنظمة بأنها:

السلوك الذي يخل بقواعد القانون الدولي والإضرار بالمصالح التي يحميها، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام وتضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون، أي أنها سلوك مخالف للقانون الدولي ويضر ضرراً كبيراً بمصالح و أموال الجماعة الدولية التي يحميها هذا القانون.³

- **القوة الناعمة**: يعرفها جوزيف ناي بأنها:

القدرة إلى التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء، وهذه القوة تعتمد على الثقافة، والمبادئ الأساسية، والسياسات المتبعة. وهو ما يمكنك من إقناع الآخرين بأن يريدوا مل تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الناس في الاتجاه الذي يحقق مصالحك.⁴

¹ غرهام ايفانز وجيفري نوبينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص330.

² أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2010م). ص66.

³ محمد صالح العدلي، الجريمة المنظمة - دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2004، ص63.

⁴ جوزيف ناي، القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب. (تر: إبراهيم محمد علي). ص3. (تاريخ وساعة الاطلاع: 20/ 01/ 2015-08h30). متوفر على الرابط:

الدراسات السابقة:

انطلاقاً من فكرة أن المعرفة العلمية هي معرفة نسبية جزئية غير مطلقة قابلة للتحسين تتغير بتغير وسائل التحليل، وإدراكنا منا لخاصيتها التراكمية كمستلزم أساسي للتطور والتتابع المعرفي في العلوم المختلفة، يتعين على الدارس الرجوع إلى الأدبيات السابقة للظواهر المراد تحليلها للاستفادة منها ومناقشتها، ولنقدتها وإثراءها أو تجاوزها.

وطبقاً لما تم رصده وفي ضوء ما توفر لنا من اطلاع، فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تم تناوله في بعض الدراسات لكن ليس بتعمق، ومن بين هذه الدراسات:

- دراسة أحمد إبراهيم محمود (2008م) بعنوان الإرهاب الدولي في إفريقيا، ناقش فيه الكاتب علاقة إفريقيا بلرهاب، حيث رأى أن الإرهاب في إفريقيا يتخذ شكلين إرهاب محلي وإرهاب دولي، كذلك تطرق الكاتب إلى أبعاد التهديد الإرهابي في إفريقيا من حيث ارتباطه بطبيعة الدولة، لاسيما الضعف التقليدي العام الذي تعاني منه الدولة في إفريقيا، وتطرق المؤلف كذلك إلى الأدوار الدولية لمنع ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، فيرى أن الدور الأمريكي يعتبر دوراً محورياً في مكافحة الإرهاب في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر حيث أصبحت مكافحة الإرهاب تحتل الأولوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك دخلت إفريقيا عموماً، ومنطقة الساحل بشكل خاص إلى دائرة الحرب الأمريكية على الإرهاب.¹

- دراسة قدمها الباحث " أبصير محمد الطالب" حول المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، للحصول على درجة الماجستير، تم تقديمها لكلية العلوم السياسية والإعلام (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، بجامعة الجزائر، 2009-2010. جاءت الدراسة في شكل تحليلي لمسببات وفواعل المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وقد طرح الباحث إشكالية الآتية: ما هي الحركات المسببة للمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؟

وقد افترض الباحث أن غياب المؤسسات القوية والتعدد الإثني إضافة إلى الأطماع الخارجية ما يؤدي إلى خلق حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي ليست مشكلة الإثنية لوحدها ولا مشكلة شرعية الأنظمة السياسية و لا حتى العلاقة الثنائية التي تجمع بين المدني و العسكري

¹ أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الدولي في إفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2008م.

و لا حتى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، بل هي مشكلة أمنية متعددة و بأوجه متناثرة تظهر في تكتل جملة من التهديدات الأمنية.¹

- دراسة قدمتها الباحثة "مريم براهيمي" حول التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، للحصول على درجة الماجستير، تم تقديمها لكلية العلوم السياسية والإعلام (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، بجامعة الجزائر، 2011م-2012م. تناولت فيها الباحثة التعاون الأمني الأمريكي _ الجزائري في مجال مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي و تأثير هذا التعاون على المنطقة المغاربية، وقد طرحت الباحثة إشكالية هي: ما معالم ومظاهر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في محاربة الارهاب وما أثر هذا التعاون على المنطقة المغاربية؟

وقد افترضت الباحثة أن زيادة مستوى التهديدات الأمنية في منطقة الصحراء و الساحل، تزيد من مستوى التعاون الأمريكي الجزائري، وقد ركزت الباحثة على تبين أسس الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب في الساحل والصحراء، وتناولت كذلك الدراسة دوافع و أسباب هذا التعاون الأمريكي الجزائري و مستوياته، كما تطرقت الدراسة إلى انعكاسات هذا التعاون على إفريقيا عامة والمنطقة المغاربية على وجه التحديد، ووصلت الدراسة إلى كون التعاون الأمريكي الجزائري مهم في ظل الظروف الراهنة خاصة منها تزايد التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي.²

التنظيم الهيكلي للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على خطة مقسمة إلى ثلاث فصول، وهي على النحو التالي:
عنى الفصل الأول بالإطار النظري والجيوسياسي للدراسة، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول مفهوم نظرية الدولة الفاشلة ونظرية الدور وتبيين البناء النظري لكل منهما، ثم المبحث الثاني المتعلق بالإطار الجيوسياسي للدراسة، وذلك انطلاقاً من التعريف بالموقع الجغرافي لإقليم الساحل الإفريقي ثم بالواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي له.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب في الساحل الإفريقي بالبحث في تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة و في مرتكزات و الآليات التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية.

¹ أحمد طالب أبصير، المرجع السابق، ص196.

² مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على منطقة المغاربية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012م). ص241.

بالنسبة للفصل الثالث يقوم على رصد أهم التحديات التي تواجه دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في هذه المنطقة من العالم، تناول المبحث الأول التحدي الخاص بمعضلة الدولة في منطقة الساحل، أما المبحث الثاني تناول تحدي زيادة قدرة التنظيمات الإرهابية، أما المبحث الثالث فخصص لتحدي ارتفاع مخصصات الحرب العالمية على الارهاب، وفي المبحث الرابع والأخير تطرقنا فيه إلى معارضة الدول الإفريقية لتواجد العسكري على القارة، وإلى منافسة القوى الكبرى للتواجد في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

❖ المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

▪ المطلب الأول: نظرية الدولة الفاشلة

▪ المطلب الثاني: نظرية الدور

❖ المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي من

حيث الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية

▪ المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في منطقة الساحل الإفريقي

▪ المطلب الثاني: الأوضاع السياسية- الأمنية

في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل تحديد مفاهيم كل من الدولة الفاشلة (Failed State) الدور (Role)، وتبيين أهم المتغيرات التي حدثت في منطقة الساحل الإفريقي لفهم واقع دولها وشعوبها كتمهيد للدراسة، حيث أنه من المهم النظر إلى الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية و الاجتماعية لدول الساحل الإفريقي، وأهم القضايا الأمنية التي تشترك فيها، كتمهيد للفصول الموالية التي تعتمد على دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الإطار النظري والتحليلي للدراسة

تعتمد الدراسات الإستراتيجية والأمنية في الغالب على الأطر الجيوسياسية والأوضاع الراهنة والمرتبقة، وترتكز هذه الدراسات على مستويات تنظير متعددة لكل منها نقاط ارتكاز قد تختلف وقد تتشابه.

لمواكبة الدراسات المتجددة في المجال الأمني ولضرورة المنهجية تم الاعتماد على نظريات مهمة في مجال النظم والدراسات الأمنية، وهي نظرية الدولة الفاشلة ونظرية الدور .

المطلب الأول: نظرية الدولة الفاشلة The Failed State Theory

يأتي اعتمادنا لنظرية الدولة الفاشلة في البحث لتوضيح أسس التدخل الأمريكي في إفريقيا عموماً، ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، على اعتبار أن دول الساحل تأتي ضمن تصنيف الدول الفاشلة.

أولاً: تعريف الدولة الفاشلة The Failed State

بدأ مفهوم الدولة الفاشلة لدى الأكاديميين وصانعي السياسة منذ بدايات الثمانينيات إلا أن الترويج السياسي له جاء في أوائل التسعينيات في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة وإنقاذ الصومال، وتلى ذلك الترويج للمفهوم في دورية السياسة الخارجية عام 1993م حيث نشر مقال بعنوان "إنقاذ الدولة الفاشلة"¹ ويعتبر مفهوم الدولة الفاشلة أو المخففة من المفاهيم المثيرة للجدل والنقاش نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه بين المفكرين والباحثين بهذا الموضوع.

يعرف "نعوم تشومسكي" الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة الغير قادرة أو الغير راغبة في حماية مواطنيها من العنف أو ربما الدمار نفسه، والتي تعتبر نفسها فوق القانون، محلياً كان أو دولياً، وحتي وان كانت الدولة الفاشلة تملك أشكالاً ديمقراطية إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرده مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي.²

¹ أمل أحمد هاني ، عرض للمبحث الثاني من كتاب أمريكا والدولة الفاشلة :الدولة الفاشلة.ص1. (تاريخ وساعة الاطلاع 08h00، 2014 /12/21)، متوفرة على الرابط:

<http://sites.google.com/sites/comppoliticsesgphd/home/presentation2014/ra>

daaml/hanyktabamy kawal dwlalfoshlte

² نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة:إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية. (تر: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2007م، ص145.

وهي بنسبة لفرنسيس فوكوياما دولة تتميز بضعف الحكم والإدارة وغياب أو قصور المؤسسات جراء إفتقار النظام السياسي في أحيان كثيرة إلى أساس الشرعية، ما جعلها مصدر للعديد من المشاكل الأكثر خطورة على العالم من الفقر إلى المخدرات إلى الارهاب.¹ في حين خلصت مجلة السياسة الخارجية "Foreign Policy" و"صندوق السلام العالمي" "The Fund for peace" إلى تعريف الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي لا تستطيع أن تقوم بوظائفها الأساسية، وتحديدًا التعليم والأمن والحكم، فضلًا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي، وعادة ما تشهد هذه الدول معدلات فساد وجريمة مرتفعة.² وخلص التقرير السنوي الأول (عام 2005) الذي ساهم فيه كل من صندوق السلام العالمي ومجلة السياسة الخارجية حول الدولة الفاشلة، إلى أن هناك حوالي ثلثين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة منه.

أما التقرير السنوي السادس (عام 2010) فقام بوضع دليل تراتبي يشمل 164 دولة جاءت (الصومال والسودان وتشاد وزيمبابوي والكونغو وأفغانستان والعراق وأفريقيا الوسطى وغينيا وباكستان) في المراتب العشرة الأولى للدول الأكثر فشلًا، ولم تخرج من دائرة أول خمسة عشر مركز على مدار المقياس منذ عام 2005.³

أما التقرير السنوي العاشر (عام 2014) فقد شمل 178 دولة، وكعادة هذا التقرير يأخذ كل مؤشر من مؤشرات فشل الدولة عشرة نقاط ليكون مجموع النقاط هي الأكثر تعرضًا لخطر الفشل، جاءت دولة جنوب السودان (المنفصلة حديثًا عن السودان) في المرتبة الأولى بـ(112.9) نقطة، تلتها الصومال بـ(112.6)، ثم جمهورية إفريقيا الوسطى (110.6) الكونغو (110.2)، السودان (110.1)*.⁴

أما مؤسسة "بروكنغر" فقد عرفت الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي تفقد السلطة القائمة فيها قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها، أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام

¹فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. (تر: مجاب الإمام)، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007م، ص221.

²J.J.Messner, **Failed States Index 2014 :Somalia Displaced as Most– Fragile State**.p1.(21/02/2015–16h20).in :< <http://library.fundforpeace.org/fsi14-overview>>.

³ إدريس عطية، الإرهاب في أفريقيا: دراسة في الظاهرة و آليات مواجهتها، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات افريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011م)، ص(127-129)

⁴J.J.Messner, op.cit,p2.

*لمعرفة المزيد عن ترتيبات الدول: انظر الملحق رقم 1

العنف المشروع في أراضي التي تحكمها وفقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وعجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة، وعجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية¹.

ثانياً: الفرق بين الدولة الفاشلة - والضعيفة - والمنهارة - والقوية والمستقرة نسبياً:

❖ **الدولة المنهارة Collapsed State** : هي أخطر حالة تصل إليها الدولة الفاشلة (المرتبة الدنيا للدولة الفاشلة)، حيث تنهار الدولة لما تصبح غير قادرة على أداء الوظائف الضرورية، فالدولة المنهارة تعبر عن حالة فشل وظيفي للدولة حيث تتوقف الهياكل الوظيفية عن تأدية أدوارها تجاه المواطنين، بالإضافة إلى فشل مؤسسي، إذ تختفي البنية السياسية العليا للدولة إما بصفة كلية أو مستمرة أو بصفة جزئية مؤقتة². وتتخذ الدولة المنهارة شكلين أساسيين:

✓ **الانهيار الجزئي المؤقت**: وهو عادة ما يقتصر على بعض مؤسسات الدولة، ويسمى الانهيار الإقطاعي، وقد يصيب فقط قطاعات دون أخرى مثل: قطاع الصحة، قطاع التعليم... ، وهذا الانهيار يكون مؤقت، أي لا يمتد إلى فترة زمنية طويلة ويمكن تداركه في وقت قصير وهو حالة بسيطة.

✓ **الانهيار الكلي والممتد**: ويعني الانهيار الشامل لكل قطاعات الدولة، حيث ينعدم وجود أي سلطة مركزية للدولة وينعدم الأمن وتتوقف المؤسسات عن العمل وتعم الفوضى، وتظهر كيانات أخرى تعمل وتؤدي أدواراً مكان الدولة، وعادة ما يكون هذا الانهيار طويل وممتد ويصل إلى سنوات عدة³.

❖ **الدولة الضعيفة Fragile State** : تعاني الدول الضعيفة من ضعف هيكل عام، إذ تدخل في هذا الإطار معظم الدول الإفريقية، وهذا الضعف يحد من قدرة الدولة على ممارسة وظائفها في كافة المجالات، لا تعاني هذه الدول من حروب أهلية أو صراعات داخلية عنيفة، ولكنها لا تخلو أيضاً من بعض الاضطرابات والتوترات الداخلية، ناهيك عن عجز الحكومة في السيطرة بصورة محكمة على حدودها السياسية، كما تعاني هذه الدول أيضاً من ظاهرة الجريمة السياسية وتفشي الفساد والمحسوبية داخل القطاع المؤسساتي والإداري للدولة⁴.

¹ سمير أمين، الدولة الفاشلة بعيون عربية وتقارير غربية، ص2. (تاريخ وساعة الاطلاع: 14h00-2015/03/09)، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/programs/the-file/2010/04/05>.

² نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص149.

³ إدريس عطية، المرجع السابق، صص (132-135)

⁴ نفس المرجع، ص137.

❖ **الدولة القوية والمستقرة نسبياً:** تعتبر الدولة القوية والمستقرة نسبياً، دولة تتمتع بدرجة أعلى من الأمن والاستقرار بالمقارنة مع الفئات الثلاث (الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة، الدولة الضعيفة)، إذ يمتلك نظام الحكم في هذه الدول قدرة عالية في مجال فرض الأمن والنظام العام حتى بالرغم من وجود مخاطر داخلية أو توترات أمنية، كما تتمتع هذه الدول ببنية أساسية جيدة، ويتواصل معقول مع العالم الخارجي في مجال الاتصالات والنقل والبنوك وشبكة علاقات دبلوماسية والكثير من الاستثمارات.¹

ثالثاً: مؤشرات فشل الدول

يمكن تقسيم مؤشرات فشل الدول إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي: مؤشرات سياسية أمنية واقتصادية، واجتماعية.

➤ المؤشرات السياسية والأمنية: ومنها:

غياب دور الدولة وتطبيق القانون، إنتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، ظهور حالة من الازدواجية الأمنية أي وجود نخبة من رجال الأمن الغير خاضعين للمحاسبة² أو ميليشيات تدعم النظام أو ميليشيات للمعارضة (وتشارك أغلب الدول الفاشلة في إفريقيا في هذه النقطة)، عدم قدرة الدولة في الدخول في علاقات دولية عادية وتمثيل نفسها في المجتمع الدولي، كذا يصعب على المنظمات الدولية تحديد الجهة الواجب التعامل معها بالنسبة للدولة الفاشلة.³ إن أبرز ما يصاحب فشل الدولة أو ضعفها في إفريقيا عامة والساحل على وجه الخصوص، هو إنعدام الأمن وعدم قدرة الدولة في حالة وجودها على بسط نفوذها على كامل أراضيها، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتغير هيكل النظام العالمي تم وقف الدعم العسكري والسياسي الخارجي مما أدى إلى ارتقاء القبضة المركزية لبعض الدول الإفريقية أو اختفاءها، حيث أن انتهاء الحرب الباردة انعكس على توازن القوى في عدد من مناطق العالم الثالث من بينها دول القارة الإفريقية، نجم عن هذا الوضع قبول الدول الكبرى ودول القارة الإفريقية فكرة تغيير الحدود السياسية، فانفصلت إريتريا عن إثيوبيا، وقبل السودان مبدأ تقرير المصير لجنوبه الذي أفضى إلى انفصاله (دولة جنوب السودان)، أتى هذا التحول في الموقف الإفريقي بعد أن ظل القادة الأفارقة يعتمدون طول فترة ما بعد الاستقلال وحتى نهاية الحرب الباردة على مشروعيتهم في المحافظة على الحدود القائمة والإبقاء عليها.

¹فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص ص (149-223)

²الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي). الرباط:

جامعة محمد الخامس. د. ت، ص 35

³نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص 155

➤ المؤشرات الاقتصادية:

تدهور الوضع الاقتصادي وذلك وفقا لمؤشرات منها: انخفاض معدلات الدخل القومي - ارتفاع حجم الدين العام - ارتفاع معدلات وفيات الأطفال - ارتفاع نسبة الفقر - انخفاض معدلات الاستثمار - ارتفاع معدلات البطالة - تدهور وانحيار العملة الوطنية مع نمو وانتشار تجارة السوق السوداء - ازدياد معدلات الفساد مع عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المادية لمواطنيها.

فقد كان للتطورات الاقتصادية التي صاحبت التغيرات السياسية أثرها الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية، فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الاقتصادي المركزي وتدني أسعار المواد الخام وسوء الإدارة، تراكمت الديون وتدهورت الأوضاع الاقتصادية لعدد من الدول الإفريقية، ووضعت الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية شروط لمساعدة هذه الدول، شملت ما عرف بإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، وتطلب خصخصة المؤسسات العامة المملوكة للدولة ورفع الدعم عن السلاح والخدمات وتخفيض العملة¹، وكان هذا يعني إضعاف أو إنهاء السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي.

➤ المؤشرات الاجتماعية: والتي تتمثل في:

ارتفاع الكثافة السكانية التي تؤثر على نصيب الفرد من الاحتياجات الأساسية (المواد الغذائية - المياه - الخدمات العامة) فضلا عن تدهور كفاءة هذه الخدمات، ازدياد تباين معدلات النمو السكاني بين الجماعات المختلفة عرقيا-اثنيا-دينيا في المجتمع، ازدياد حركة اللاجئين إلى خارج الدولة أو تهجير عدد من السكان بشكل قسري في داخل الدولة، ما يولد اضطرابات تفجر مشاكل لا تهدد فقط الأمن بمعناه التقليدي، ولكن الإنساني سواء كان ذلك داخل حدود الدولة أو مع دول الجوار.²

حيث كان لتأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية الأثر البالغ في تناقص الموارد المتاحة للمجموعات الاثنية وطغيانها في بعض مناطق إفريقيا التي جاء تحركها من أجل حماية هذه الموارد، كما أن الاستعمار حتى يتمكن من بسط سيطرته قد عمد إلى انتهاج سياسة فرق تسد بين الوحدات الاثنية في البلد الواحد، كما وضح ذلك في التمييز بين شمال وجنوب كل من تشاد والسودان ونيجيريا، مما أسفر عن تنامي النعرات الاثنية والعداوات التاريخية داخل هذه البلدان، وعندما خرج المستعمر تفجرت هذه النزاعات في شكل اضطرابات وحروب أهلية.

¹لحافظ النويني، المرجع السابق، صص (37-41).

²نفس المرجع السابق، صص 39.

إن مفهوم الدولة الفاشلة ارتبط بالسياسة الأمريكية وذلك من خلال تبرير التدخلات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات، بدا من هاييتي (عام 1994) والصومال وكمبوديا ورواندا وليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية وتيمور الشرقية، ولأن كانت هذه التدخلات ينظر إليها في الماضي عموماً باعتبارها مشكلة إنسانية أو انتهاك لحقوق الإنسان، فإنه في الفترة الحالية يتم تبريرها ضمن إستراتيجية محاربة الإرهاب¹، حيث تربط الولايات المتحدة الأمريكية بين انتشار الإرهاب داخل الدول وبين فشل هذه الدول، باعتبار أن هذا الفشل يغذي الصراع ويضع الأمن الإقليمي والعالمي في موضع خطر، لذا تقتضي الاعتبارات الأمنية الوصول إلى تلك الدول وتقويتها عبر مختلف أشكال وصيغ بناء الدولة لمنع انتشار المزيد من التهديدات الإرهابية.

المطلب الثاني: نظرية الدور The Rôle Theory

مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، عرف علم السياسة عموماً و العلاقات الدولية خصوصاً تطورات ملحوظة، خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية في بقية العلوم الطبيعية منها والاجتماعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والمفاهيم من العلوم الأخرى وتطبيقها في الدراسات السياسية، ومن هذه المفاهيم مفهوم الدور، الذي شهد بداياته الأولى في ظل دراسات علماء الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا وعرف طريقه إلى العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدولة القومية، واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول².

وسنحاول في هذا المطلب توظيف نظرية الدور كإطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية ومنهجية يمكن الاستفادة منها في تحليلنا لدور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

أولاً: تعريف الدور

يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، ويعرف الدور كذلك بأنه مفهوم صانعي السياسة

¹نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص232.

²فاطمة مساعد، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية في ظل الإقليمية الجديدة 2002- **2012م**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2015م)، ص17.

الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية¹.

ويقسم كلا من الدكتور "علي الدين هلال" والدكتور "بهجت القرني"، الدور إلى فرعين: أحدهما مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية مساهمة فيها بعمق عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية ونفسية معقدة ومتعددة المستويات، وثانيهما متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد.

ويعتبر هذا المفهوم السياسة الخارجية هي نظام مفتوح يعبر عن تطور مجتمعي في لحظة تاريخية محددة آخذاً في الاعتبار دروس الماضي وتصورات المستقبل، وأن مفهوم الدور هو مفهوم وظيفي بامتياز سواء في تصوره عند صانع القرار أو تطبيقه أو تنفيذه، وأن النظام الدولي يتغير في إطار الاستمرار في معالم قوة الدولة المعروفة، لهذا يعتقد هؤلاء أن صانع القرار يحتاج إلى نفاذ الرؤية لإدراك الفرص الدولية.²

بينما يرى الدكتور "جهاد عودة" أن صانع القرار يحتاج إلى معرفة ذات طبيعة مختلفة لتحقيق هذه الفرص الدولية. لذلك يرى المفكر السياسي 'بروس بيدل' (Bruce Biddl): أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.³

ثانياً: نظرية الدور في تحليل الأدوار الدولية

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي-سيكولوجي بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد ولذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كـ "وحدة" بين مجموعة دول "وحدات" يعطي دلالة مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وحيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى، ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة، أن تحدد لذاتها ولآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق، والوظيفة أو الوظائف

¹ _____، نظرية الدور الإقليمي. (تاريخ وساعة الاطلاع: 25/11/2011، 21:00)، ص1، متوفر على

الرابط: www.tomohna.com

² نفس المرجع. ص ص(2-4).

³ عصام بن الشيخ، شرح نظرية الدور: نظرية تفسير السياسة الخارجية. (تاريخ وساعة الاطلاع

: 23h00، 2012/12/15)، ص(2-3). متوفر على الرابط:

www.issame1982.maktoobblog.com

الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الرئيسية للوحدة وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية¹.

فبنسبة لدور الدولة ضمن إطار النظام العام، فإنه يتضمن معنى: "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع دولهم في النظام الدولي"، والسعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات والأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم، وللدور التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية. ولذلك فإن تعريف وتحديد الدور للدولة يمر عبر المراحل التالية:

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والاجتماعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.
- إذا فهم النظام الدولي على انه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار دولية قياسا على الأمم الأخرى، وبالتالي فإن الدور الدولي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم دوليا.
- إن توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن، والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ إلى جانب العديد من الأقطاب الدولية القائمة وسعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للمجال الخاص به، وإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الدولية، بل إن هناك اتجاها عاما بين القوى الدولية الكبرى لاعتبار منطقتها كمجال نفوذ لها، وهي تضيي المشروعية على تلك المحاولات، بالحديث عن عدة أسباب تتراوح بين الثقافية والتاريخية أو تلك المتعلقة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة²، وهكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن إلى القيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، ونتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة دولية دور تلك الدول.

¹ عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-

2006، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علاقات دولية و دراسات استراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008م). ص ص (21، 22).

² نفس المرجع. ص ص (26-28).

ثالثاً: مقومات الدور:

إن الدور الذي تلعبه الدولة إقليمياً أو دولياً يعتمد على تفاعل مجموعة من المقومات بعضها مادي وبعضها الآخر غير مادي، وتمثل في مجملها عناصر القوة القومية للدولة التي تساهم من جهتها في تشكيل المقومات الأساسية للدور، التي تعكس قوة الدولة، وتعطي إمكانية توقع الدور الذي تسعى للعبه كل وحدة وفقاً لمستوى قوتها وإمكاناتها.

➤ **المقومات الجغرافية:** فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة التي تقع في إطارها، والتي تشكل المجال الحيوي الذي قامت عليه نظريات "ماكيندر" و "سيكمان" وغيرهما، هذا فضلاً عن العناصر الأخرى كالمساحة والتضاريس ومواقع المرور... الخ.

➤ **الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية:** التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلاً عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية والتي تتضمن تدريب القوات وتحديثها، وقدرتها على الدخول سباق التسليح أو دخول الحرب¹.

➤ **المتغيرات المجتمعية:** وما يتصل بها من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية وتجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة، والإطار الاجتماعي للنظام السياسي، وكل ما يتعلق به من أحزاب و أيديولوجيات وإرادات، وباعتبار هذا المتغير كثيراً ما يرتبط بعوامل الثقافة والقيم والحضارة والتاريخ، فإنه يمثل ما للدولة من جاذبية تنبعث من تلك العوامل ذات الطبيعة الغير المادية، وهي من مصادر القوة التي تنشأ إلى حد بعيد من القيم (القوة الناعمة)².

➤ **مدرجات صانع القرار:** إن مجرد امتلاك مقومات القوة سواء أكانت ذات طبيعة مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة تمكن تلك الدولة من لعب دور دولي فاعل، أو احتلال مكانة الدولة القائدة في العالم، فحتى تستطيع أن تؤدي هذا الدور يجب أن تمتلك الدولة إرادة القيادة، فامتلاك الدولة لمثل هذه الإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي، يرتبط كما يرى "هولستي" بادراك تلك الدولة لنفسها كقيادة دولية، ويكون ذلك الإدراك انعكاساً لتصورات وإدراكات صناع القرار لما تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة، وطبيعة

¹ هايل عبد المولى طشطوش ، العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة. (تاريخ وساعة الاطلاع: 12h00-2015/01/26)، متوفرة على الرابط:

<<http://www.politics-ar.com/ar/indix.php/permalink/3090.html>>

² أحمد حسن المعيني، أن تكون قويا دون دبابات: عرض لكتاب "القوة الناعمة". (تاريخ وساعة الاطلاع: 09h15-2014/11/30)، متوفر على الرابط:

< http://morethan1life.blogspot.com/2010/03/blog-post_23.html >

الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة.

وكننتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

❖ تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي: ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصور لدرجة النفوذ المتوقعة.

❖ تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية أو صراعية.

❖ توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وأدوار تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن¹.

ومن المواضيع الهامة الأخرى والمعقدة التي تفرضها دراسة الأدوار الدولية، نجد دراسة مسألة الاستمرار والتغيير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الدولية، فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغيير في قيم النظام السياسي و إدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات الوحدات الدولية المنافسة، أو بسبب عوامل تأثير خارجية تتعلق بتغيير موازين القوى دولياً، ما ينجر عنها من تغيير في هيكل النظام الدولي².

بالنظر إلى ما تقدم، نستنتج أن هناك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة المادية والمجتمعية ودورها على الصعيد الخارجي عبر مستوى القوة الذي تكسبه، غير إن ذلك يرتبط ويتحدد بدرجة كبيرة بالكيفية التي يدرك بها صانع القرار السياسي تلك العلاقة بين مصادر القوة المادية وغير المادية وتوظيفه لقدرات دولته آخذاً في الاعتبار المتغيرات الخارجية.

¹ عبد القادر، المرجع السابق، صص (40-44).

² نفس المرجع، صص 50.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية – الاجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي

لا يمكن الفصل بشكل واضح بين الجانب السياسي و الأمني و الاقتصادي والاجتماعي في الأبحاث، لأنها جوانب متداخلة و متكاملة، و يتم الاعتماد عليها لفهم الوضع الداخلي للدول والأقاليم، ولفهم أكبر للدول وسياساتها يجب وضع هذه الجوانب في إطارها الحقيقي الموضوعي.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي

الساحل الإفريقي هو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال و السفانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، جنوب السودان، وحتى اثيوبيا شرقا. (انظر الشكل رقم(1): موقع دول الساحل الإفريقي)

الشكل(01): موقع دول الساحل الإفريقي ضمن القارة الإفريقية



المصدر : Medi Taji, Bullentin de la sécurité Africaine :Nouvelle menace terroriste en

Afrique de l'Ouest contrecarrer la stratégie d'AQMI du Sahel (22/12/2014-19h00) ,in :

<http://www.africacenter.org>

وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الإفريقي" لدلالة على الدول الثمانية التي تتضوي تحت تجمع"اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف" "CILSS"، وهذه الدول هي: السنغال، موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، ايريتريا¹. وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر.

¹ أمحد برقوق، منطقة الأمانة في ساحل الأزمات. (تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/01/28 - 23:14)،

متوفر على الرابط: < <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3046.html> >

أولاً: اجتماعياً

تتميز التركيبة المجتمعية لدول الساحل الإفريقي بتنوع الذي يعود لأسباب داخلية تتلخص في طبيعة شعوب القارة وأخرى خارجية تعود بالأساس إلى الاستعمار الأجنبي الذي تعرضت له المنطقة خلال العقدين الماضيين، ويعتبر هذا التنوع أحد مداخل المشكلة الأمنية، حيث لا تزال تعتبر هذه التركيبات مصدر للصراعات وتعد مشكلة للتكامل الوطني داخل دول القارة جمعاء، فتلك الصراعات ظلت ولا تزال حبيسة الحسابات الاثنية منذ السنوات الأولى لفجر الاستقلال.

فنجند في مالي الطوارق والكانوري والبولس والسونجاي واليامبارا والعرب، وفي النيجر نجد الهاوس والجرما والسونجاي والبولس والطوارق والكانوري إضافة إلى العرب، أما في تشاد فنجد الباقيرمي والتاما والماسليت والميوم والتيدا والكريش والبانغو المسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب، وفي بوركينا فاسو نجد الموسي والبولسو الديولا و بامبارا والمور، ولدينا الديانات المختلفة من إسلام ومسيحية وديانات وثنية عديدة¹، هذا التنوع الاثني والعرقى واللغوي جعل المنطقة مرتعا للمشاكل التي لا تنتهي خاصة أزمة دار فور في السودان، إضافة إلى الصراعات العرقية في تشاد، إضافة إلى أزمة الطوارق في مالي والنيجر (التي سيأتي الحديث بشأنها).

ثانياً: اقتصادياً

ومقابل هذه التركيبة الاجتماعية المعقدة فان منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أغنى المناطق بالثروات الطبيعية من غاز وبتترول والحديد والفوسفات والنحاس و اليورانيوم ما يجعله "مجمع طاقي" و جبهة منافسة للكثير من القوى الكبرى². حيث تتوزع هذه الموارد على طول الساحل، فبالإضافة إلى النفط في مناطق مثل تشاد ومالي، نجد دولة النيجر التي تحتوي كميات هائلة من اليورانيوم في باطنها، حيث تعتبر النيجر ثالث مصدر لهذه المادة بعد استراليا وكندا، وبنسبة 10% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم، ويقدر الإنتاج السنوي

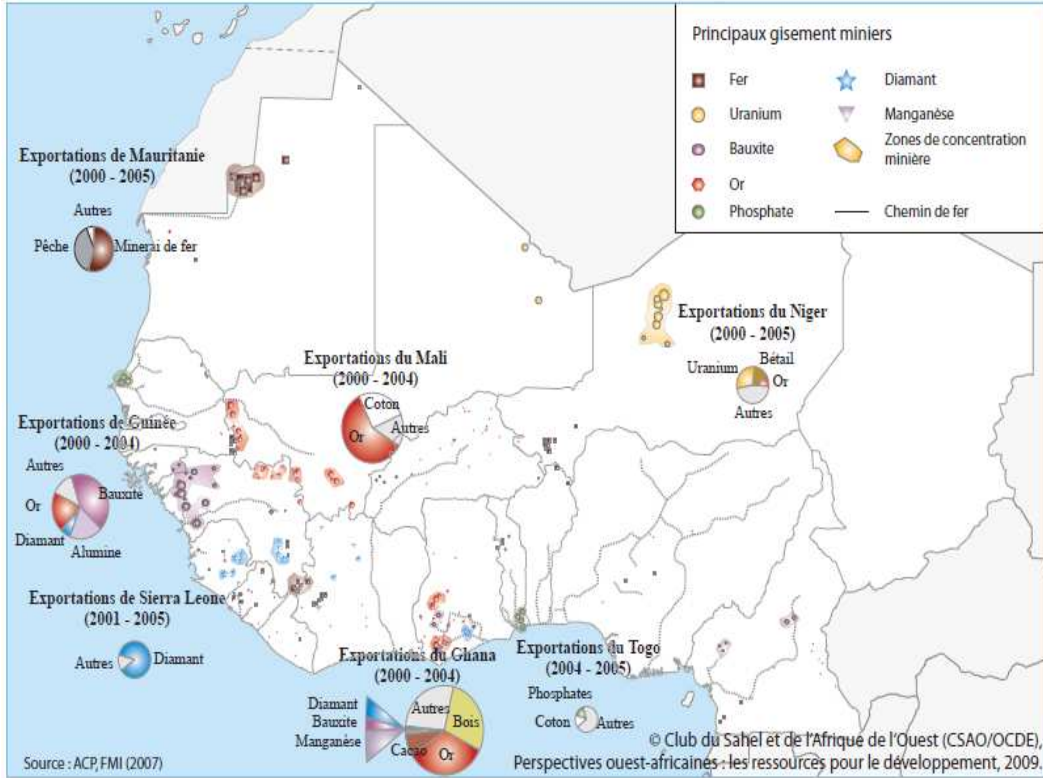
¹ نجيب السعد (محمد)، الأطماع الأمريكية في إفريقيا - دول جنوب الصحراء نموذجاً. (تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/02/12 - 16:30)، متوفر على الرابط:

<http://www.alwatan.com/graphics./2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html>

²Laurent Bossard, Un Atlas du sahara sahel :Géographie,Economieme,Insécurité .

(19/12/2014).in: **Secrétariat du club du sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE.P1.**

الشكل (03): خريطة تبين أهم مناجم الثروات في الساحل الإفريقي.



Laurent Bossard.,op,cit.p3.

المصدر:

ويبدو أن قيمة اليورانيوم ودوره في بعض الصناعات النووية إضافة إلى النفط دفع بمنطقة الساحل لأن تكون محل منافسة بين كبريات الشركات العالمية للظفر باستثمارات في هذه المنطقة، حيث أصبحت هذه المنطقة ذات إستراتيجية محورية بعد اكتشاف هذه المعادن فيها، وبالتالي ستكون منطقة تعول عليها الدول الصناعية الكبرى التي تعزز اهتمامها بالمنطقة، وتبرز في هذا الإطار فرنسا المستعمر السابق والذي يعتبر إفريقيا مكانا طبيعيا لممارسة النفوذ، وتعتبر فرنسا المانح الأول للقارة ضمن مجموعة السبع G7 بنسبة 55% إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك ربع الإنتاج العالمي من النفط و يأتي 10 إلى 18% منه من غرب إفريقيا ووسطها، ويتوقع مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي أن هذا الرقم قد يصل إلى خمسة وعشرين بالمائة (25%) خلال العشر سنوات القادمة بسبب الوضع المتأزم في الشرق الأوسط، كما دخلت القوى الآسيوية الصاعدة ممثلة في الصين الخط من خلال شركة "SINO URAIUM" في محاولة كسر الاحتكار الفرنسي، وحصلت في 2006م على عقد التنقيب في منطقة الأغادير.¹

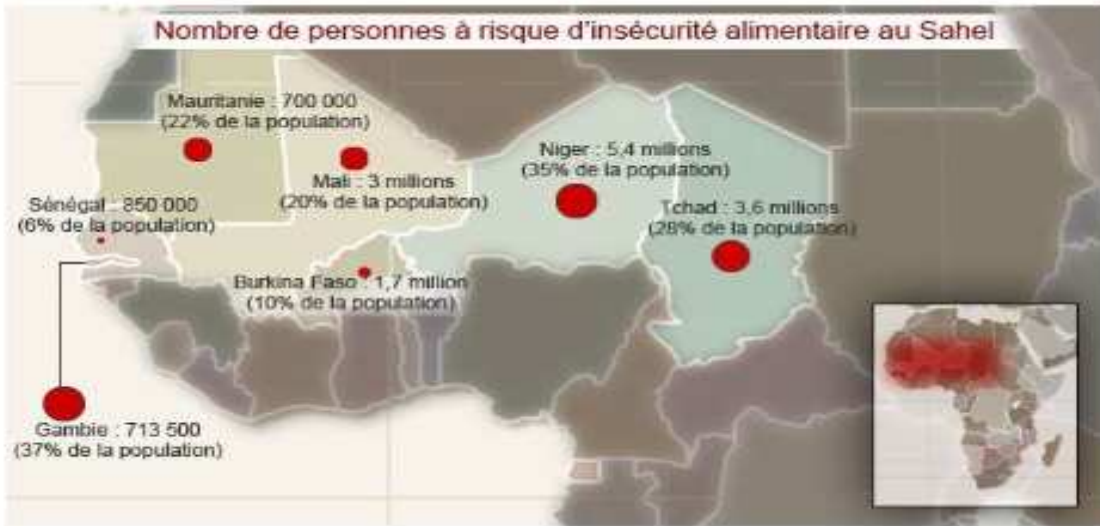
والملاحظ أن اختراق المنطقة الساحلية الصحراوية و إفريقيا عموما شهد تزايدا كبير من بداية الألفية الجديدة حيث ترى الأطراف المتنافسة أن الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية

¹ ظريف شاكر، المرجع السابق.ص154.

في القارة تمنح الفرصة للقوى الصاعدة لتعزيز مكانتها الدولية، كل بحسب طرقه ووسائله واستراتيجياته.

ورغم التنوع الكبير في الثروات الطبيعية الذي تتوفر عليه منطقة الساحل الإفريقي إلا أن هذه الثروات تعاني من عدم الاستغلال الأمثل لها وتنتهب من طرف بعض القوى الكبرى التي دخلت المنطقة بحجج كثيرة منها إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، وتؤكد عديد الدراسات الاقتصادية كذا الإحصائيات السنوية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة على أن منطقة الصحراء و الساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نمو، إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة، هذا إلى وجود أكثر من 15 مليون شخص مهددون بنقص الغذاء¹، ما تطلب بالأمم المتحدة إلى دق ناقوس الخطر ودعت إلى جمع أكثر من 700 مليون دولار لمساعدة دول الساحل

الشكل(04): خريطة توضح نسب من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الساحل الإفريقي.



المصدر : Sécurité Alimentaire et Implications Humanitaires en Afrique De L'Ouest et Au Sahel.in<<http://ici.radio-canada.ca/nouvelles/international/2012/04/13/001-Oxfam-appel-fonds-region-sahel-crise-alimentaire.shtml>>

وقد نبه "روبرت فوكس" إلى خطورة الأزمة الغذائية التي تمس منطقة الساحل، وهو ما تؤكد الأرقام في الخريطة، حيث نلاحظ الارتفاع الشديد لنسبة من يعانون من نقص الغذاء في كل من موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد.

و تعكس أزمة التنمية في دول الساحل الإفريقي أحد أهم المداخل المشكلة الأمنية في تلك الدول، في حين تظل الديمقراطية محور أزمة التطور و الأداء السياسي في إفريقيا عموما، مما أوجد حالة اللاعدالة الاجتماعية، في شكل حلقة مفرغة أبقت المجتمعات

¹ Laurent Bossard, OP, cit. p4

الإفريقية رهينة لأزمات دائمة نسبياً، فنلمس غياب عدالة توزيع الموارد الاقتصادية و حتى الاقتتال عليها، و تعيش دول الساحل مستويات استدانة كبيرة و تبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هيكلات إنتاجية أحادية (زراعة وتعدين)، مع العلم أن كل هذه الدول تصنف ما بين الدول الأقل نمواً في العالم، والنيجر آخرها على الإطلاق،¹ و هناك عجز اقتصادي مهم تعاني منه دول المنطقة و هو راجع لعدة أسباب أهمها:

_ الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالجفاف و الحرارة

- ضعف تأهيل اليد العاملة الإفريقية وهجرة الأدمغة، حيث تسجل نسب عالية سنويا و يرجع السبب لبحث المتعلمين عن ظروف حياة أفضل.

_ الفساد السياسي و الاقتصادي الذي يؤدي إلى نتيجتين مهمتين ; نهب الثروات والأموال كذا كبح محاولات التغيير و الإصلاح الاقتصادي إن وجدت.

_ التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الإدارية و العجز الأمني والسياسي الذي تعيشه هذه الدول.²

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية- الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

تعرف دول الساحل والصحراء مشاكل أمنية ترتبط أساساً بالدولة الفاشلة وقد أفرزت هذه المشاكل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية، ومن أهم هذه المشاكل:

- عدم الاستقرار السياسي الذي برز بوضوح بعد نهاية الحرب الباردة. إذ كانت الكثير من الأنظمة السياسية في إفريقيا تعتمد على المساعدات الأجنبية، فظهرت هشاشة هذه الأنظمة بوضوح. يضاف إلى عنصر الحرب الباردة قضية التحول الديمقراطي في هذه الدول التي كانت تحافظ على الاستقرار بواسطة التسلط والقمع.³ إضافة إلى غياب الرؤية الواضحة للمعارضة أدى إلى حدوث صراعات داخلية و فراغ في السلطة أحياناً، مما شجع العديد من الجماعات للمحاولة على استيلاء الحكم و الثروات في هذه الدول، يمكن الإشارة إلى مشاكل أخرى مثل سوء الإدارة و الفساد و المديونية، هذه الأخيرة التي يعتبرها العديد من المحللين من أهم التحديات التي تواجه مسارات التنمية للدول الإفريقية الضعيفة. بالنسبة لدول الساحل على غرار كل من تشاد والنيجر هناك ضعف في الإطار العام للدولة على مستوى الترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي.

¹ أمحمد برفوق، المرجع السابق، ص3.

² مريم براهيم، المرجع السابق، ص44.

³ نفس المرجع، صص(222، 223).

وتعكس مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد الأوجه الرئيسية والعامّة للمشكلة الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، وذلك في شكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقب الاستعمارية وأيضاً الصلات السياسية التي لازالت تربط بعض النظم السياسية الإفريقية بمستعمراتها سابقاً، والمشكلة الثانية عسكرة ودمقرطة _ العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية_ وكذا العجز التنموي ومشكلة الحروب الأهلية وحركات التمرد التي كثيراً ما ارتبطت بمشكلة الاثنية والقبلية، فكل تلك الصور أضحت واقعا للدول الإفريقية بشكل عام و لدول الساحل الإفريقي على وجه الخصوص.

1- **أزمة الطوارق:** تشكل قبائل التوارق أو الطوارق أقلية اثنية خاصة بمنطقة الساحل الإفريقي، في حين يظهر تركيزها بشكل خاص على تراب دولة مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا وحتى بوركينا فاسو. (كما هو مبين في الخريطة -أسفله-)، وقد ذهبت التقديرات - في ظل غياب إحصائيات دقيقة- إلى أن عدد أفراد التوارق يناهز الثلاث ملايين والنصف مليون تارقي، موزعين بأغلبية تصل إلى ما نسبته 85% في دولتي مالي والنيجر على حد سواء. إن ما يميز قبائل التوارق عن غيرهم من الأقليات الاثنية هو نمط عيشهم المعيشي أو المجتمعي الخاص، وهي المميزات التي أكسبتهم خصوصيات سياسية واجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى¹.

الشكل(05):خريطة تبين مناطق توزيع التوارق في الساحل الإفريقي.



المصدر: بوحنية قوى، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي.(تاريخ وساعة الاطلاع: (14h15-12/01/2015).متوفر على الرابط:

<http://Studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.html>

وقد برزت مشكلة التوارق في منطقة شمال النيجر أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الإفريقي، وكان ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال، و يمكننا أن نقسم العوامل التي أدت التوارق إلى التمرد إلى ثلاث مجموعات وهي:

¹ أحمد طالب أبصير، المرجع السابق.ص33

أولاً: إرجاع جذور أزمة التوارق إلى النظم السياسية لدولتي مالي والنيجر بسبب سياسة التهميش كما عبر عنه "مانو دايبك"، فتهميش التوارق لأزيد من ثلاثين سنة، فلا توجد لهم على المستوى الإداري والسياسي.

- لجوء النظام السياسي لكل من دولتي مالي والنيجر إلى سياسة التجويع ضد قبائل التوارق، وكذا تحريض الاثنيات الأخرى ضد قبائل التوارق.
- معاملة التوارق على أنهم أكراد إفريقيا.

ثانياً: تعود أسباب التمرد التارقي إلى سوء الأوضاع المعيشية في منطقتي شمال مالي والنيجر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية وجود عوامل أخرى مجسدة على مستوى النظام السياسي، حيث أضحى الصراع في دولة مالي مثلاً محصوراً في النمط المعيشي: بين ما هو تقليدي وما أصبح حديثاً، أي صراع بين الحكومة كجهاز وكتنظيم حديث وبين تنظيم الاثنية (التوارق) كتنظيم تقليدي تاريخي، فالذي حصل هو عملية تراكم و ما يسمى بـ " Snow Ball" للعوامل التالية:

- عامل عدم الاستقرار

- ضعف القدرة الاقتصادية

- هشاشة التركيبة المجتمعية

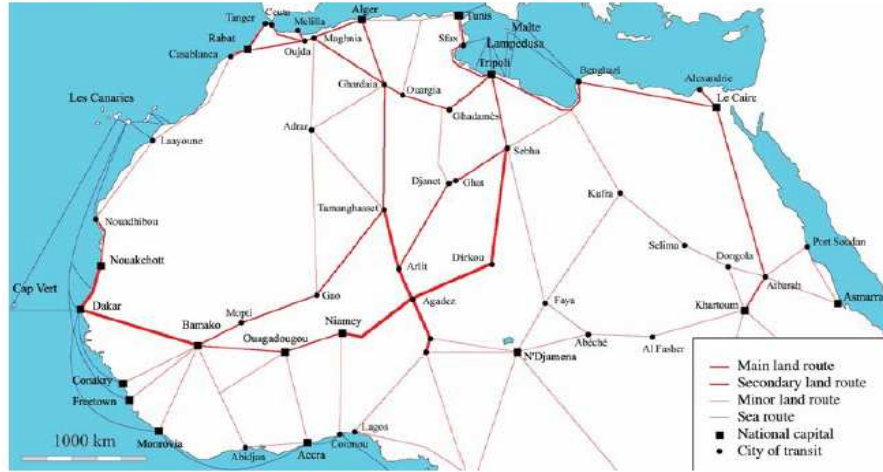
ثالثاً: ترتبط أسباب تمرد التوارق إلى متغيرات عديدة، منها ما هو اقتصادي وسياسي وحتى سوسيواجتماعي، فكل هذه المتغيرات اجتمعت لتصب في نهر المتغير الثابت وهي قضية المناخ والجفاف الذي مرت به منطقة الساحل الإفريقي، والذي مس وأثر على المنطقة التي تتواجد بها قبائل التوارق، خاصة وان تلك الأخيرة اعتمدت في تواجدها على عنصر التجانس مع الطبيعة بشكل يخدم نمط حياتهم المعيشي¹.

2- الهجرة الغير شرعية: تظهر موجات الهجرة الغير شرعية، أو ما يطلق عليها هجرة اليأس، من خلال صورتين، الأولى اقتصادية والهدف منها تحقيق حياة أفضل ومن ثم عودة المهاجر إلى بلده الأم للاستقرار النهائي والانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار، وأما الصورة الأخرى فتكون لغرض الاستقرار النهائي في بلد غير الدولة الأم أي دون الرغبة في العودة، فالمهاجرون السريون يطمحون إلى تحقيق الصنفين معاً، الذين لهما علاقة بما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي التي تشهد موجات عنف سياسي وحالات لا استقرار سياسي أي حالة اللأمن.

¹ أبصير محمد طالب، نفس المرجع السابق، ص34.

إن دراسة أو تحليل حركات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي يوجدنا أمام حقيقتين الأولى موجة هجرة غير شرعية داخلية والثانية خارجية نحو المغرب العربي كمنطقة استقبال أو عبور إلى أوروبا.

الشكل (06): خريطة توضح الطرق الرئيسية التي يعتمد عليها المهاجرون الغير شرعيون القادمون من الصحراء الإفريقية الكبرى ومنطقة الساحل نحو المنطقة المغاربية.



المصدر: مريم براهمي، المرجع السابق، ص.42.

من خلال الخريطة يمكن ملاحظة الطرق التي يعتمد عليها المهاجرون السريون في التنقل، والتي تعتمد على المناطق الصحراوية، خاصة الصحراء الجزائرية والليبية. وتغزى هذه الهجرة إلى:

- أسباب اقتصادية: تضم إفريقيا حوالي ثمان مئة مليون ساكن أي ما نسبته 13.5% من نسبة سكان العالم، وتشير الدراسات المستقبلية إلى أن تعداد إفريقيا سوف يبلغ 1.3 مليار نسمة بحلول 2025 و 1.76 مليار نسمة عام 2050¹، ففوة الضغط الديمغرافي وكذا العجز التنموي سوف يزيد من حجم التهديدات الأمنية للهجرة الغير الشرعية.
- أسباب اجتماعية: وهي محصورة في الانفجار الديمغرافي والعجز التنموي الذي تعاني منه الدول الإفريقية عامة ودول الساحل على وجه الخصوص.
- أسباب سياسية: تطرقنا إليها سابقا.
- 3- التهريب والمتاجرة بالأسلحة: تظهر الدراسات أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد تنامي خطير لأبعاد وتهديدات المتاجرة بالأسلحة.

¹، تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء. (تاريخ وساعة الاطلاع:

10:13 - 2015/03/11)، متوفر على الرابط:

<http://inlightpress.com/ar/index.php/56869.html>

فلقد أظهرت إفريقيا عجزا أمنيا في محاربتها لجميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية خاصة منها تهريب الأسلحة الخفيفة منها في منطقة الساحل الإفريقي، زيادة على استيراد أخرى من مناطق مفتوحة على أقاليم دول الساحل عبر حرية تنقل الأشخاص، إضافة إلى الأزمات السياسية وذلك على طول الشبكة الإقليمية من القرن الإفريقي في أقصى الشرق ذهابا إلى دول غرب إفريقيا نحو كوت ديفوار وسيراليون في أقصى الغرب ثم صعودا نحو دول المغرب العربي، وما يزيد من تعقيد المسألة ومخاطرها الأمنية هو الطابع القبلي والإثني المشكل لدول الساحل الإفريقي والنزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول الساحل على غرار التمرد التارقي في شمال مالي وتشاد، فلقد أدت الحروب الأهلية إلى انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة زيادة إلى نشاط الوكالات أو التنظيمات المتمردة أو بما يعرف بأمرأ الحرب بين الحين والآخر في شكل اوجد حالة عدم استقرار سياسي في العديد من دول الساحل الإفريقي.

قالت في هذا الصدد "ميري بيترسون" Merry Petterson :

" من دون شك نحن نعلم أنه أينما وجدت الأسلحة سوف يكون هناك نزاع"¹

4- الإرهاب:

وهي القضية التي سيتم التركيز عليها بشكل معمق في الفصول الثلاثة الموالية للدراسة في إطار دور الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وهذا لا يمنع من تبنيها بشكل عام في إطار الأزمات التي تعاني منها دول الساحل كافة.

يرى "إبراهيم أحمد محمود" أن نقطة الانطلاق الرئيسية في علاقة إفريقيا بالإرهاب تتمثل في أن هناك شكلين رئيسيين يتخذهما التهديد الإرهابي في القارة، أولهما الإرهاب المحلي، إذ أن الإرهاب يعتبر أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا، ويستخدم بكثافة شديدة في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة التي تعاني منها الكثير من دول القارة² وثانيهما الإرهاب الدولي والذي عمد إلى القارة نتيجة الفراغ الأمني الذي تشهده معظم دولها. تتأثر الظاهرة الإرهابية إلى حد كبير بطبيعة الدولة في إفريقيا لاسيما أن الضعف التقليدي العام للدولة في إفريقيا يتيح فرص ملائمة للجماعات الإرهابية.

ويقصد بالإرهاب المحلي ذلك الإرهاب الذي تتم ممارسته داخل الدولة الواحدة، وذلك بتوفر الظروف التالية:

¹ أبصير محمد طالب، المرجع السابق. ص ص (52، 53).

² أيمن محمود، الإرهاب الدولي في إفريقيا. ص 1. (تاريخ وساعة الاطلاع: 2014/12/21 - 09:30)،

متوفر على الرابط:

<<http://www.14octobre.com/news.aspx?newsno=9827>>

- أن ينتمي المشاركون في العمل الإرهابي وضحاياه ونتائجه إلى جنسية نفس الدولة التي وقع فيها الفعل الإرهابي.

- أن يتم التخطيط للعمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية والإقليمية لتلك الدولة.

- أن لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي لذلك النشاط الإرهابي من الخارج.

ويعتبر الإرهاب المحلي في إفريقيا أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا ويستخدم بكثافة شديدة، إذ يجري هذا النوع من الإرهاب على نطاق واسع، وبصورة شبه يومية ويؤدي إلى سقوط أعداد هائلة من الضحايا، وهو أقرب إلى الحرب الأهلية والصراعات المسلحة التي تعاني منها القارة في انحصارها في النطاق المحلي من ناحية، والعنف السياسي في احتوائه على البعد السياسي من ناحية ثانية، حيث تقوم به جماعة أو جماعات على أسس اثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات¹.

ساهمت النزاعات الداخلية والمشاكل في كامل منطقة الساحل الإفريقي في تضاعف و تطور الظاهرة الإرهابية من إرهاب محلي إلى إرهاب إقليمي ودولي أو الارهاب العابر للحدود، وبرز نماذج هذا الشكل هو الذي يقف وراء تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية التي تستلهم نموذجه، وقد دأبت القاعدة إلى استغلال حالة الفراغ السياسي وارتفاع معدلات الفقر والضعف التقليدي للدولة في أغلب أرجاء القارة، باعتبارها وضعا مثاليا لتنفيذ العمليات الإرهابية لاسيما التي تستهدف المصالح الأمريكية والغربية.

فلم تكن إفريقيا بمعزل عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 التي عرفتها الخارطة السياسية في العالم، ففي مقال نشرته الشرق الأوسط لـ "سوزان رايس" مساعدة سابقة لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون إفريقيا، مقالا بعنوان " حذاري ...أمثال بن لادن ...الأفارقة قادمون"، تساءلت فيه الكاتبة عن علاقة إفريقيا بالشبكات الإرهابية ؟ خاصة وأنها تجمع دول واهنة وفاشلة وحدودا يسهل اجتيازها وفيها الفقر والإحباط السياسي والقمع².

¹ أبصير محمد طالب، المرجع السابق، ص63.

² إدريس عطية، المرجع السابق، ص124.

الشكل(07): خريطة توضيح مناطق انتشار الإرهاب في الساحل الإفريقي.



المصدر : In : ,sécurité au sahel.(15/02/2015-12h10).
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/spip.php?page=cav-infos_print&id_rubrique=20973.

من خلال الخريطة يبدو بوضوح إن الإرهاب انتشر على طول الساحل الإفريقي حتى الصحراء الجزائرية بشكل مهم، حيث تختبئ هذه الجماعات في الصحراء. فالأحداث التي حدثت في القارة الإفريقية لها صلة وثيقة بما حدث في 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتخذ الإرهاب بعدها صيغة انتفاضة عالمية أو معولمة بشكل واسع، إذ انتقلت حركات الإرهاب من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي الإفريقي، فالمستوى الدولي في التجنيد والتنظيم، حيث أصبحت الجماعات الإرهابية في إفريقيا تتكون من بنى تقوم على أساس الخلية التي يصعب التغلغل فيها وتدميرها، وتوزعت هذه الخلايا تقريبا في كل إفريقيا خاصة مناطق التوتر خاصة في منطقة الساحل والصحراء.

خلاصة الفصل:

- تشهد منطقة الساحل الإفريقي فوضى بنيوية ناتجة عن:
- عجز الدول وعد فاعليتها في توفير العناصر البنائية للتنمية الديمقراطية والاقتصادية.
 - المشاكل الداخلية الناتجة عن التركيبة الاجتماعية اللامتجانسة.
 - انتشار ظاهرة الانفلات الأمني، نتيجة تقادم التحديات الأمنية المختلفة من إجرام منظم إلى إرهاب.
 - التواجد الأجنبي في المنطقة والمستغل لثرواتها
- لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي مصدرا للتهديدات الأمنية العابرة للقارات، من هجرة غير شرعية إلى تهريب الأسلحة و الإرهاب الذي استفاد من الوضع السياسي المنهار في المنطقة و أصبح جزءا من المشهد الأمني بظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، وعليه تم اعتبار منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في مكافحة الإرهاب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود الحرب الشاملة عليه وهذا ما يستلزم التطرق إلى مرتكزات وتحديات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما سنعتمد عليه في الفصل الموالي من خلال مرتكزات و آليات هذه الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.

الفصل الثاني:

الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

❖ المبحث الأول: تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة

الساحل الإفريقي

❖ المبحث الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في

مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

❖ المبحث الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في

مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول في الإستراتيجية الأمريكية وغيرت من أولوياتها، فبعد أن كان التصدي للنفوذ الشيوعي هو هدفها، ظهرت مكافحة الإرهاب في العالم و أصبح هذا الهدف هو الشغل الشاغل لهذه الإستراتيجية، فلقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية أن عدوها هو الإرهاب، و أن حربها هي ضده وذلك من أجل منعه من الوصول إلى العالمية، وقد عملت على ذلك عبر أسس و آليات لمنع انتشاره في مناطق العالم الرخوة أي تكون الدول ضعيفة وفاشلة، ومن بين هذه المناطق، منطقة الساحل الإفريقي، فما هي الأسس والآليات التي اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي الذي يحمل عنوان الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

قال الرئيس الأمريكي السابق جورج و لكر بوش يوم 20 سبتمبر 2001: "إنا حربنا على الإرهاب و إن كانت ستبدأ من القاعدة إلا أنها لا تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى يتم الوصول إلى كل جماعة إرهابية في العالم وهزيمتها"¹، أعطى هذا الإعلان الاستعداد لخوض غمار حرب طويلة ضد الإرهاب، وقد بادرت الإدارة الأمريكية بإعلان ما أسمته بالحرب ضد الإرهاب، مؤكدة أنها ستكون حربا طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب لحماية مصالحها التي تعرضت للتهديد منذ تفجيرات نيروبي في كينيا ودار السلام في تنزانيا عام 1998م، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت قوية بشكل دفع الدول والرأي العام العالمي إلى إعادة النظر إلى ما يحدث في العالم وتطور ظاهرة الإرهاب لتصبح أكثر قوة ولها قدرات تدميرية هائلة².

إن الحرب الأمريكية على الإرهاب في القارة الإفريقية تعكس نمو الجماعات الإرهابية في كامل القارة أين تتمركز المصالح الأمريكية ولاسيما في منطقة غرب إفريقيا، ومن ثم فإن الأمن في كامل إفريقيا يشكل إحدى أولويات الحرب الأمريكية على الإرهاب.

فلقد عرفت إفريقيا خلال التسعينيات نشاطا للجماعات الإرهابية وخاصة في شرق إفريقيا والتي كانت تتم عبر جماعات وافدة من عناصر إرهابية هاجرت إلى القارة وجذبت مؤيدين لفكرها، ومن ثم قامت بعمليات إرهابية لتنفيذ أهدافها سواء ضد مؤسسات الدولة أو ضد المجتمع أو ضد المصالح والرعايا الغربيين، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر برزت جماعات وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن القوائم الإرهابية، ومنها حركة شباب المجاهدين في الصومال وجماعة بوكو حرام في نيجيريا³، فلأولى كانت الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية في الصومال خلال الفترة من عام 2006-2008، ولم تتحول إلى العمل الإرهابي إلا في ديسمبر 2009، أما الثانية فقد ظهرت في شمال نيجيريا في صيف 2009م.

¹ عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. القاهرة: دار

النهضة العربية، ط1، 2011م، ص110.

² مريم براهيم، المرجع السابق، ص53.

³ أميرة محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص117.

وفي الشمال خرجت الجماعة السلفية للدعوة والقتال* من طورها المحلي، وبدأت تقوم بعمليات في الصحراء الكبرى، وقد جاء هذا التطور في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق حيث بدأت الجماعة السلفية في تجميع المتطوعين لإرسالهم للجهاد ضد القوات الأمريكية ونفذت عملياتها الشهيرة في صيف 2003م والتي اختطفت خلالها 32 سائحا أوروبيا¹، ومنذ ذلك التاريخ تصاعدت عملياتها في إقليم الساحل الإفريقي، حتى أعلنت في ديسمبر 2006م تغيير اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) وأعلنت تأييدها وتعاطفها مع تنظيم القاعدة الأم.

ومع تحرك عبد الرزاق البار(وهو زعيم إمارة الصحراء الناشطة في الجنوب الجزائري وشمال مالي التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب)، والمدعو مختار بالمختار، وخليفته الإرهابية نحو الأراضي التشادية والمالية عملت الولايات المتحدة على تبيين حجم مثل خطر هذه الجماعات في المنطقة وان هناك انتشار للإرهاب في الصحراء والساحل الإفريقي، وذلك بالتركيز على موريتانيا في الغرب والصحراء المالية جنوب الجزائر، كذا النيجر وجبال التيباستي التشادية إضافة إلى الصومال والسودان، وجاءت التحركات الأمريكية العسكرية في المنطقة مع الإشارة إلى تحرك القاعدة نحوها، وان الإرهاب قد بدأ بالانتشار نحو الصحراء والساحل انطلاقا من منطقة القرن الإفريقي، وبدأت إدارة جورج دبليو بوش تتكلم عن الحرب الشاملة على الإرهاب في الصحراء الإفريقية الكبرى كجبهة جديدة في هذه الحرب، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية أن إفريقيا بكل ما تعنيه من عوامل عدم الاستقرار والفشل يمكن أن تمثل ملاجئ آمنة للعناصر والتنظيمات الإرهابية، خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي تشهد كل أنواع الفشل من تجارة وسلاح وجريمة منظمة.

*انشقت الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن الجماعة الإسلامية سابقا(GIA)، وكانت في الأول رافضة لفكرة الانضمام تحت لواء تنظيم القاعدة كنوع من الإستراتيجية الاستقلالية للتنظيم الإرهابي (GSPC)، ولكن بعد تولي عبد المالك درودكال المدعو أبي مصعب عبد الودود لقيادة التنظيم أعلن هذا الأخير ولاء الجماعة لتنظيم القاعدة يوم 13 سبتمبر 2006. ولتغيير اسمها من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.ولمزيد من التفاصيل راجع:

Interview With Abd Musab Abedl Wadoud Commander Of the Algerian Salafist Group For Prayer and Combat (GSPC).(14/03/2015-15h33).in:

www.globalterrorlert.com/pdf/1205/gspc1205.pdf

¹ _____ , Stratégie Pour la sécuritié et le développement eu sahel(12/02/2015-15h02) in : http://eeas.europa.eu/index_fr.htm

المجال لتنظيم القاعدة لينقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان إلى ملاذ جديد بعيد عن متناول الضغط العسكري، مستغلا الفقر والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة¹.

هذا وتشير الدراسات إلى أن أكثر من 600 إرهابي من تنظيم القاعدة قد لجوا إلى الصحراء الإفريقية بعد العمليات الأمريكية الأخيرة في أفغانستان، كما يرى الخبراء أن هناك مجموعة مهمة من السلفيين الجهاديين من مختلف الجنسيات قد دخلوا المنطقة وشكلوا جماعة خالد ابن الوليد في صحراء تاودينيت في مالي، وتحديدًا في منطقة تاغازا، حيث كان يلاحقهم الجيش التشادي فدخلوا هذه المنطقة².

وقد تضاعفت الهواجس الأمنية لكثير من دول المنطقة بعد بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وإعلان هذا الأخير الجزائر ولاية جديدة له حيث أصبح احتمال نقل هذا التنظيم لعملياته لمنطقة الساحل الإفريقي أمرا واردا جدا خصوصا أن أغلب دول المنطقة هي دول رخوة تعيش أوضاعا أمنية هشّة وحدودا مفتوحة قابلة لاختراق³. كما نما التخوف الأمريكي من الجماعات الإرهابية في إفريقيا على مصالحها، مع قيام جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بأول عملية استهداف مباشر للمصالح الأمريكية في أواخر العام 2006م مع الهجوم الإرهابي ضد مجمع "هالبيرتون" الأمريكي، وعملية الهجوم على القنصلية الأمريكية في ليبيا في سبتمبر 2002م من طرف تنظيم أنصار الشريعة، الذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنز"، تزايدت بعدها الهجمات الإرهابية في المنطقة ونشير إلى سبيل المثال إلى عملية خطف السياح الفرنسيين في 6 سبتمبر 2010م، كذلك الهجوم على السفارة الإسرائيلية في موريتانيا⁴ وآخرها كان الهجوم

¹ ماضي (محمد)، مواجهة التنظيمات الإرهابية في الساحل تستدعي إستراتيجية أعمق. (تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/03/22 - 21h31)، متوفر على الرابط: < >

<http://www.globalsecurity.org/militarylops/oef-ts-maps.htm>

² عمر فرحاتي، انعكاسات التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة الساحل على الأمن في المغرب العربي في ظل سيناريوهات التدخل العسكري، التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، قسم العلوم السياسية: جامعة ورقلة، 2013م. ص 17.

³ قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي. ص 2. (تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/02/23 - 09 h00). متوفر على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/20141211101950627544.htm>

⁴ رشيد خشانة، من أفغانستان إلى إفريقيا: هل انتقل مركز ثقل حرب واشنطن على الإرهاب إلى منطقة الساحل؟، ص 2. (تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/02/12 - 15h30)، متوفر على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/2014112392645853193.html>

على المركب الغازي " تيقنتورين " في الصحراء الجزائرية الذي نتج عنها أكثر من 600 قتيل.

توضح هذه الأحداث بأن منطقة الساحل والصحراء قد أصبحت محل تهديد للجماعات الإرهابية التي ارتبطت بتنظيم القاعدة الذي يعتبر العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية، ما يجعلها محل اهتمام الإدارة الأمريكية كون هذه المنطقة أصبحت خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي.

يرى العديد من المحللين والاستراتيجيين أن حقيقة الاهتمام الأمريكي بمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتبنيها لإستراتيجية كبرى جديدة اتجاه هذه المنطقة، يرجع إلى أن هذه المنطقة تطرح بديلا قويا لآبار نفط الشرق الأوسط التي تعمل الإدارة الأمريكية على فك الارتباط تدريجيا به¹، تخفيضا للتكلفة، فقد برهن التزام الهيمنة في الشرق الأوسط على انه مكلف جدا قياسا على الإصابات التي لحقت القوات الأمريكية في العراق و أفغانستان.

يأتي هذا في وقت قدر فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاحتياطي النفطي لإفريقيا بـ 25% من الاحتياطي العالمي الخام، تستورد منه الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 17% من منطقة الصحراء وهنا يقول والتر كانستيز walter kansticiner (مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون إفريقيا في إدارة الرئيس السابق جورج وكر بوش): " يشكل النفط الإفريقي أهمية إستراتيجية لمصالحنا القومية، ويكتسب أهمية أكبر مع مرور الوقت"².

¹ ادوارد هادار، عاصفة الصحراء(فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط).تر:سعد الحسنية، بيروت:

الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م، ص33.

² عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق.ص 200.

هذا و تحتوي منطقة خليج غانا* على 7% من احتياط العالم من الهيدروكربون والتي لا تقل أهمية عن احتياطات إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة، أما عن الاحتياطي الغاز في إفريقيا فقد قدرها المؤتمر بـ 6 ترليون متر مكعب موزعة بين ليبيا، الجزائر، تونس، مصر، غينيا الاستوائية، نيجيريا، الغابون، الكونغو و أنغولا، والخمس دول الأخيرة هي دول من خليج غانا، وثلاثة منها تعتبر الرائدة في إنتاج النفط على المستوى الإفريقي، فتأتي نيجيريا في المرتبة الأولى ثم أنغولا وغينيا الاستوائية في المرتبة الثالثة¹، ومع هذه الإمكانيات الطاقوية الكبيرة أصبح لخليج غانا أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ما جعل من منطقة الساحل الإفريقي تكتسب هي الأخرى أهميتها عند الولايات المتحدة الأمريكية، ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي من خطر على المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، فالهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو تحقيق امن طاقي من خلال الانفتاح على مناطق جغرافية جديدة لتقليل التبعية الطاقوية للشرق الأوسط والخليج العربي، في ضوء التزايد المتوقع للواردات الأمريكية من النفط إلى 60% في عام 2020م²، مما يتطلب إمكانية تنويع مصادر الحصول على النفط من مناطق جغرافية مختلفة على حد تعبير نائب الرئيس السابق "ديك تشيني".

ووفقا لوزارة الدفاع الأمريكية فإنه بحلول عام 2030م سوف يتطلب العالم من النفط 118 برميل يوميا، في حين يكون إنتاجه 10 مليون برميل يوميا فقط، عندها ستصبح إمدادات الطاقة لا يمكنها مواكبة الطلب، عندها سيصبح تأمينه عسكريا أمرا ضروريا³.

¹ عمرو عبد الكريم، الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا، ص2. متوفر على الرابط:

<http://www.amoslim.net/node/85835>

* لا يوجد تعريف جغرافي متفق عليه دوليا لهذه المنطقة، وهنا نعرف منطقة خليج غانا على أنها الجزء الجنوب الغربي للمحيط الأطلسي في جانبه الإفريقي الذي ينفرج أكثر من اللازم كي يعتبر خليجا، ويضم ثماني عشرة دولة من غرب ووسط إفريقيا وهي: أنغولا، بنين، التوغو، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساوتومي وبرينسيب، السنغال، سيراليون الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا ونيجيريا. وعلى نحو أدق تقع منطقة خليج غينيا ما بين تقاطع خط العرض 0° (خط الاستواء) و خط الطول 0° (خط غرينتش). المعلومات مؤخوذة من: فريدوم أوناه، القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا. المعلومات مؤخوذة من: فريدوم أوناه، القرصنة والأمن البحري في خليج غانا (تر: الحاج ولد براهيم)، متوفر على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251475341666799.htm>

² عمرو عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص4.

³ عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد. الأردن: المؤسسة العربية

للدراسات والنشر. 2005م، ص221.

هذا وتسيطر على عمليات استكشاف النفط وإنتاجه في إفريقيا أكبر الشركات الأمريكية مثل إيكسون موبيل EXON MOBIL، اميراداهيس AMERADA HESS، شيفرون تكاسكو CHEVRON TEXACO، التي يصل إجمالي إنتاجها إلى حوالي 5 مليار دولار، وازداد استثمار هذه الشركات في المناطق الإستراتيجية النفطية وشكلت ما يسمى " المبادرة السياسية للنفط الإفريقي" التي تضم ممثلين من الإدارة الأمريكية وشركات النفط في القطاع الخاص الأمريكي وعدد من زعماء الدول الإفريقية النفطية، وقد أصدرت هذه المجموعة كتابا بعنوان " النفط الإفريقي أولوية الأمن القومي الأمريكي والتنمية الإفريقية"¹، ولقد أصبحت هذه المجموعة بمثابة لوبي أمريكي يتحرك في إفريقيا لتأمين مصالح أمريكا النفطية.

المبحث الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تقوم الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على مرتكزين اثنين: استخدام القوة الصلبة - والتي تتبع أساسا من القدرات العسكرية - واستخدام القوة الناعمة والتي تعتمد على القوة الاقتصادية وعلى فكرة القدرة الإقناعية والجاذبية الثقافية. يقول مستشار الرئيس الأمريكي السابق "جون برينان" حول الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب:

إن من أهم مبادئ إستراتيجيتنا هي استخدام المقرب المناسب، حيث أننا نعتبر التهديدات المختلفة تتطلب وسائل مختلفة، وعليه وحتى إن كنا نعتمد على كل مواردنا في محاربة القاعدة، فإننا نستخدم الوسائل المناسبة، بالطريقة المناسبة، وفي المكان المناسب بدقة كبيرة"²

أولا: استخدام القوة الصلبة في الحرب على الإرهاب:

تتمحور هذه الركيزة على توظيف القوة العسكرية بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية، ويلعب الجيش الأمريكي إلى جانب قوات الدول الحليفة في الحرب على الإرهاب دورا رئيسيا في تنفيذ هذه الهدف والذي يعتمد على تنفيذ ضربات إستباقية و على تمركز عسكري بسيط داخل الدول التي تشهد نمو الجماعات الإرهابية، وهو ما تقوم به القيادات العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم، كذا الاعتماد على الشركاء في مكافحة الإرهاب الذين يعتبرون جزء من الأقاليم التي تم تحديدها كمجال لهذه الحرب.(وهو ما سيتم التركيز عليه

¹ عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق، ص 203.

² اليكس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية. ب. دم: مركز الدراسات الإستراتيجية، ط1،

في المبحث المتعلق بآليات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب)، و تعتبر الحرب على القاعدة في أفغانستان والعراق التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية لغرض القضاء على الإرهاب من أهم توظيفات استخدام القوة الصلبة ضد الإرهاب.

ثانيا: استخدام القوة الناعمة في الحرب على الارهاب:

أدرك القائمون على السياسة الأمريكية بأن طبيعة الحرب على الارهاب خاصة في المناطق التي تشهد دولها ضعفا يجب أن لا يأخذ الطابع العسكري الصرف(القوة الصلبة) بل يجب أن يتساوق معها جهد حقيقي لهزيمة الارهاب، حيث يرى "بيتر فام" مدير برنامج إفريقيا بالمجلس الأطلنطي للدراسات أن اعتماد الحل الأمني فقط يتسم بقصر النظر، ويذكر بان مواجهة هذه الموجة العاتية من تفشي التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا الذي يضم 13 دولة من بين 25 دولة تتسم بأعلى درجة من درجات الفشل يستدعي إستراتيجية أعمق تشمل تحسين نظم الحكم وتوفير الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين وتطوير الاقتصاديات وفرص العمل لتقليص إغراءات الانضمام للتنظيمات الإرهابية في المنطقة¹.

ولقد انتهجت الولايات المتحدة القوة الناعمة في مكافحة الارهاب سواء على مستوى الدول أو الشعوب، تزامنا مع ظهور دراسات تدعو إلى الاعتماد على الدبلوماسية لكسب أطراف دولية داعمة للحرب وللإستراتيجية المتبعة فيها. وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار المساعدات الاقتصادية والتنمية والتدريب بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف لرفع مستوى أمنها.

ففي عام 2014م طلب الرئيس باراك أوباما موافقة الكونغرس على تخصيص 5 مليار دولار لتدريب قوات أجنبية في مواجهة الارهاب وتقديم الدعم لها، تضمنت القائمة الدول المشار إليها العديد من الدول الإفريقية من بينها الصومال ومالي، وجاء في بيان للبيت الأبيض حول الشراكات الأمريكية لمجابهة الارهاب في إفريقيا²:

"إن الولايات المتحدة الأمريكية وشركائنا الأفارقة ملتزمون بالتصدي للإرهاب في إفريقيا من خلال شراكات لمكافحة الارهاب تنهل من جميع أدواتنا - العسكرية، الدبلوماسية والمالية والتنمية، كما إن شراكتنا تقيم طاقات شراكة افريقية في قطاعي الأمن والقضاء

¹ رشيد خشانة، المرجع السابق.ص.3.

² وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق للبيت الأبيض الشراكات الأمريكية من أجل مجابهة الارهاب في إفريقيا ص1. (تاريخ وساعة الاطلاع: 09/03/2015، 08h00)، متوفر على الرابط:

<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/08/201408113054>

لمكافحة الإرهاب بصورة تتماشى مع سيادة القانون وبناء طاقات الحكومات الإفريقية والمجتمعات الأهلية في مقاومة التطرف العنفي¹.

في عام 2003م وجه وزير الدفاع الأسبق "دونالد رامسفيلد" الى مساعديه مذكرة بعنوان "حرب الأفكار" War Of Ideas تحت على ابتكار وسائل جديدة لخوض الحرب على الارهاب وهزيمته ليس فقط بالقوة العسكرية ولكن من خلال الأفكار وكسب العقول، وقد تضمنت المذكرة تساؤل: هل نحن نكسب الحرب ضد الارهاب أم نخسرها؟ وقد أشارت المذكرة في أكثر من مرة إلى خطر المدارس الدينية في العالم الإسلامي أو كما أسمتها الوثيقة (حواضن تجنيد المتشددين) وطرح رامسفيلد تساؤلا حول محاربة نفوذ هذه المدارس الإسلامية: هل ينبغي عمل ذلك بصورة سرية أم علنية؟

جاء هذا التحول في الخطاب السياسي الأمريكي ليعكس عناية بالقوة الإيديولوجية للإرهابيين ومن ثمة تتضمن اعترافا بمقدار التأثير الهائل لعقائدهم و أفكارهم، وبحسب نشرة واشنطن التي يحررها ديفيد انتوني ديني، بتاريخ 20 آب/ أغسطس 2004، ذهبت "كوندوليزا رايس" مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي _ في ذلك الوقت _ في سياق استعراضها لجهود الحكومة الأمريكية لمحاربة التطرف في الشرق الأوسط في خطاب ألقته في التاسع عشر آب/ أغسطس 2004م إلى إن الانتصار في الحرب ضد الإرهاب سيحتاج إلى حرب إيديولوجية، وشددت رايس في خطاب ألقته في المعهد الأمريكي لسلام بواشنطن على الطبيعة الطويلة الأمد للصراع مع الإرهابيين، وأشارت إلى إن لجنة الحادي عشر من سبتمبر دعت إلى ضرورة توفر إستراتيجية تكون ذات طابع سياسي بقدر ما هو عسكري لشن "حرب الأفكار" لهزيمة الإرهاب¹.

المبحث الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

عمقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من التوجه الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، وقد تم التركيز على منطقة الساحل الإفريقي سواء من حيث وجود الحركات الإرهابية، أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين، فقد أصبح هاجس تنظيم القاعدة في هذه المنطقة يشغل بال الاستراتيجيين الأمريكيين خوفا مما يشكله هذا التنظيم من محاولات لضرب المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، وبناء على هذا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب أبرزها:

¹ سعد سلوم، القوة الناعمة في تحولات الخطاب السياسي الأمريكي.مجلة مدارك،الأردن، العدد

مبادرة بان الساحل (PAN SAHEL)، و الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP)، قيادة إفريقيا الأفريقيوم (AFRICOM) .

أولاً: مبادرة بان الساحل L'Initiative Pan-Sahel :

برز عامل بناء القدرات المحلية للدول لمكافحة الإرهاب كمكون رئيس ضمن مكونات الإستراتيجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، واعتبرت هذا المكون ذو أهمية خاصة في الكثير من مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة أو فاشلة.

وتعتبر مبادرة "بان الساحل" كمثال عن هذا النهج السلوكي، وقد أعلن عن هذه مبادرة في 10 جانفي 2004م لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة¹، ومساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب عن طريق تدريب جنود الدول الأربعة التي مستها المبادرة وهي: مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا. وفي هذا الإطار تم إرسال 500 جندي تحت اسم "الفريق المعادي للإرهاب" نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد، وقد قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بـ7.75 مليون دولار.

وحسب العقيد في الجيش الأمريكي "Victor Nelson" المسؤول عن برنامج "بان

الساحل" فان:

>> مبادرة بان الساحل هي أداة مهمة في الحرب على الإرهاب، وفعلت الكثير لتعزيز

العلاقات في المنطقة كنا نتجاهلها إلى حد كبير في الماضي <<

وقد أصبحت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب، وإنما ينظر إلى المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة، وهو ما تجسد بالفعل في فيما أصبح يعرف بـ " مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء " (TSCTP).

ثانياً: الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTP : Trans-Sahara

Counter Terrorism Partnership

تعتبر شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP) التي أنشئت عام 2005م امتداداً لمبادرة " بان الساحل" مع توسيع نطاق المبادرة، حيث ألحقت دول المغرب العربي

¹ أسماء رسولي، المرجع السابق.ص 120.

² Antonin Tisseron, Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara.P2.(11/02/2015-15h31).in :< <http://sahel-intelligence.com>>

بها¹، ويمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الارهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006م بأنها:

>إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات، تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وترسيخ قدرات التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة² << .

اهتمت "مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء" بالجانب التنموي وبالمساعدات واحتفظت أيضا بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان الساحل"، فلقد حاولت الإدارة الأمريكية من خلال هذه المبادرة الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، لتقوية جهود مكافحة الارهاب و دعم الحكم الديمقراطي وإضعاف الإيديولوجيات الإرهابية من خلال تحسين برامج التعليم، قدرت ميزانية المبادرة بـ500 مليون دولار، وذلك بداية من سنة 2007م إلى غاية 2013م، وتقدر الميزانية المحددة في إطارها للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بـ40% من أجل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات.³

تعتبر عمليات فلينتلوك في جوان 2005م أول تطبيقات المبادرة حيث جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي وكذا مشاركات من الحلف الأطلسي، وتجري تدريبات فلينتلوك لعام 2014م في النيجر، حيث نشرت الولايات المتحدة نحو 100 عسكري وطائرات استطلاع غير مسلحة.

ثالثا: قيادة إفريقيا الأفريكوم **Un Commandement Pour L'Afrique** **:AFRICOM**

جاء في كلمة الجنرال "جونز" قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس 2003م:
>> انه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها⁴ <<

¹ أمحمد برفوق، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية، جامعة الجزائر محاضرة غير منشورة. 2012، ص 4.

² أسماء رسولي، المرجع السابق. ص 102.

³ Antonin Tisseron, **Quels enseignements de l'approche américaine au sahel** ?(11-01-2015-11h10).in : <http://sahel-intelligence.com>

⁴ أسماء رسولي، المرجع السابق. ص 120.

وقد أيقنت الإدارة الأمريكية بضرورة إنشاء قيادة عسكرية بإفريقيا والتي أعلن عنها في يوم 6 فيفري 2007م من الرئيس جورج وكر بوش، وهي تشمل كل دول القارة ما عدى مصر، وفي الحقيقة يعتبر قرار إنشاء هذه القيادة المستقلة لإفريقيا تنويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاباته قد بدأت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، وحسب ما هو معلن فإن الأهداف من وراء تأسيس أفريكوم تكمن في مساعدة وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في القيام بمهامها بشكل جيد ومكتمل بناء على معلومات متحصل عليها من الأرض، أي "لتنسيق المصالح الأمنية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في جميع أرجاء القارة"، وبالتالي فأهداف "أفريكوم" الإستراتيجية¹ هي:

- هزيمة تنظيم القاعدة والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للأزمات الناشئة، والمساعدة في بناء القدرات الأمنية للدول الإفريقية لمواجهة الأزمات.
- تحسين التحكم الأمني واستقرار الحكم من خلال الدعم العسكري الشامل.
- التصدي للحالات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.
- المساعدة في الجهود الإنسانية والصحية والإنمائية.
- وبحسب الفريق الأول "وورد" قائد الأفريكوم فأن:

>> عمليات وبرامج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين في إفريقيا وفي أرض الوطن وذلك بدعم الأمن والاستقرار في إفريقيا، وفي دول إفريقيا الواقعة في الجزائر<<

وأوضح "وورد" بأن القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا ومن خلال ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأولويات الرئيس وأهداف الشركاء الأفارقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل².

ويعكس إسراع الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب وجودها العسكري في إفريقيا مدى تزايد أهمية القارة وظهورها كلاعب إستراتيجي في مجالين من أهم المجالات لأمريكا هما: محاربة الإرهاب الذي اتخذ له قواعد في إفريقيا، وحماية الاستثمارات الأمريكية في القارة خاصة منها تأمين النفط الذي يمثل حوالي 25% من احتياجاتها، إضافة إلى احتواء النفوذ الصيني المتنامي بإطراد في القارة الإفريقية، حيث تعتبر بكين المستورد الرئيسي للنفط الإفريقي وثالث شريك تجاري بعد واشنطن وباريس، وإن كان المبرر لقيام هذه القيادة تربطه

¹ عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق، ص 220.

² _____، أفريكوم، ص 1. (تاريخ وساعة الاطلاع: 09h20-2015/02/20)، متوفر على الرابط:

<http://www.Africom.mil/tsctp.asp>

الإدارة الأمريكية بمسائل بيروقراطية، باعتبار أن توزيع المهام المتعلقة بالقارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية (قيادة أوروبا EU-COM، قيادة المحيط الهادئ PA-COM، القيادة الوسطى CENT-COM) يخلق صعوبات متعددة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، خاصة مع تركيز أغلب بؤر الأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا مما تحتاج قيادة خاصة بالقارة.

ولأن مشروع أفريكوم كان لا يزال في مراحله الأولى فقد اختيرت قاعدة شتوتغارت الألمانية كمقر مؤقت لها إلى حين إيجاد المكان الملائم، غير أنه أمام تنامي وتيرة العنف والفوضى في الدول الإفريقية الضعيفة العاجزة عن التحكم في حدود الدولة، وامتداد شبكة القاعدة في منطقة الساحل والصحراء وما يشكله ذلك من تهديد للمصالح الأمريكية الإستراتيجية إلى جانب تأزم الوضع في دولة مالي، وما رافقه من جدل حول مدى مصداقية التدخل العسكري والمفاوضات التي قادتها كل من وزارة الدفاع والخارجية الأمريكية لإقناع الدول المعنية بهذه الأزمة لاستعمال أجوائها في حالة شن الحرب على مالي، كلها اعتبارات دفعت قيادة البنتاغون الأمريكي لتسريع عملية البحث عن مركز جديد لأفريكوم يكون من داخل القارة الإفريقية، وأمام رفض الجزائر الصريح بنقل هذه القيادة إلى إفريقيا بشكل عام وعلى أراضيها بشكل خاص، وضعف الاستقرار السياسي والأمني في كل من ليبيا وموريتانيا وتونس والدول المشكلة لمنطقة الساحل، فإن احتمال اختيار استقبال المغرب لهذه القيادة وارد جدا، من منطلق أن المغرب لا يعارض هذه الفكرة، فهو مبدئيا مستعد لاستقبال قيادة أفريكوم على أراضيه من جهة، ومن جهة أخرى بالنظر إلى عراقلة العلاقات المغربية الأمريكية بحكم الموقع الإستراتيجي والجيوسياسي للمغرب، وكونه حليف تاريخي لأمريكا في عدد من القضايا الدولية، إلى جانب العلاقات العسكرية المتميزة بين الطرفين¹، بما في ذلك علاقة المغرب مع الحلف الأطلسي، أضف إلى ذلك تمتع المغرب باستقرار الوضع السياسي والأمني، وهو ما من شأنه أن يحول دون ظهور عراقيل أو صعوبات أمام مهام القوات الأمريكية في حال وجودها بالمغرب.

¹ مونية رحيمي، سياقات تأسيس أفريكوم. ص.2. (تاريخ وساعة الاطلاع: 09h2015، 22/02/20)، (4-2). متوفر على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/12/2013124821704124.htm>.

خلاصة الفصل:

تعددت الآليات التي جسدت الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي، والتي أخذت طابعا أمنيا عسكريا بالدرجة الأولى، وذلك بصفة أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ترجعه الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسباب ودوافع أمنية نظرا لما تتوفر عليه منطقة الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية أخطرها تغلغل تنظيم القاعدة في المنطقة، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة أكبر تهديد لمصالحها وأمنها القومي داخل المنطقة وخارجها.

إلا أن الأهداف الإستراتيجية التي ترغب الولايات المتحدة في تحقيقها من خلال الآليات التي اعتمدها وتعتمدها لا تبدو سهلة التحقيق في ظل مجموعة من التحديات تصعب عليها الأمر، بالأخص رفض دول المنطقة لتواجد العسكري الأمريكي، إضافة إلى دور القوى الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط في الساحل وإنما في كامل القارة الإفريقية.

تحديات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي

❖ **المبحث الأول:** طبيعة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

❖ **المبحث الثاني:** زيادة قدرة التنظيمات الإرهابية

❖ **المبحث الثالث:** ارتفاع مخصصات الحرب العالمية على الارهاب

❖ **المبحث الرابع:** معارضة الدول الإفريقية للتواجد العسكري على

أراضي القارة الإفريقية

❖ **المبحث الخامس:** صراع القوى الكبرى على منطقة الساحل

الإفريقي

تمهيد:

تواجه الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي تحديات تصعب عليها الوصول إلى أهدافها، هذه التحديات تتعدد بين خصائص الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و التي زادت من قوة وقدرة التنظيمات الإرهابية في المنطقة، هذا إضافة إلى ارتفاع تكلفة الحرب على الارهاب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وفي ظل رفض دول الإفريقية لتدخل العسكري في القارة، كل هذه تعتبر تحديات في وجه دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي، يضاف إليها نفوذ كل من فرنسا والصين اللذان أصبحا لهما دورا لا يستهان به في المنطقة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لتحقيق إستراتيجيتها في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي تواجهها عدة تحديات أهمها:

المبحث الأول: طبيعة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

كما أسلفنا سابقا فان معضلة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي تعود إلى عدة اعتبارات منها فشل العام والذي يتيح فرص ملائمة للجماعات الإرهابية للعمل بحرية في هذه المنطقة على هذا الأساس فان الضعف يشمل عجز الأجهزة الأمنية في التصدي بكفاءة للتهديدات الإرهابية، ناهيك عن فشل هذه الدول في صياغة نموذج اندماج وطني يستوعب صراعات الانتماءات على السلطة والثروة، إضافة إلى شيوع الفساد وانتشار الجريمة المنظمة التي تتيح للجماعات الإرهابية فرص أكثر من أجل تنفيذ أهدافها¹، الكثير من دول المنطقة تفتقر إلى القدرات الذاتية التي تتيح لها امتلاك قدرة على منع ومكافحة الظاهرة الإرهابية داخل حدودها مما جعلها ساحات خصبة أمام الجماعات الإرهابية لجذب الأفراد إلى أفكارها المتطرفة ومحاولة تجنيدهم للمشاركة في عملياتها ونشر إيديولوجية التطرف عبر الاستفادة من ظروف الفقر المدقع وضعف الدولة وحالة الفراغ السياسي والأمني، وتعتبر حالة الفراغ هذه مصدر تهديد بالغ الخطورة بالنسبة للمجهودات الأمريكية في مجال مكافحة الارهاب.

فالدولة في منطقة الساحل الإفريقي تنفرد بسمات خاصة للظاهرة الإرهابية خلافا على ما يجري في معظم قارات و أقاليم العالم الأخرى، فمعظمها يعاني من وجود بؤر إرهابية داخل أراضيه مما جعل أنظمتها عاجزة عن التصدي لهذه البؤر أو القضاء عليها بالقدرات الذاتية أو العمل على منعها من تنفيذ عملياتها ضد المصالح الأمريكية.

أوضح الخبير " الياس بوكراع " مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب بالجزائر خلال الندوة الفكرية التي نظمها مركز "الشعب" للدراسات الإستراتيجية في الثامن والعشرون من ديسمبر 2009م أن الارهاب يسعى إلى تشكيل جماعات جديدة في منطقة الساحل الإفريقي التي تتميز بشساعة من الناحية الجغرافية مما يصعب مراقبة هذا الفضاء القاحل المترامي الأطراف، والتي تعاني شعوبها في ذات الوقت من الفقر والبؤس وكذا تنامي حالة اللأمن والنزاعات الاثنية، كل هذه العوامل يؤكد الخبير بوكراع هي لصالح الارهاب في ظل تنامي الفكر الجهادي لدى أغلب شعوب المنطقة، وأضاف "بوكراع" أن الارهاب في الساحل يسعى لاستغلال كل الوسائل لإبقاء النزاعات في المنطقة مستمرة لأن حالة اللأمن تعد عاملا أساسيا لإعادة تشكيل المجموعات الإرهابية.

¹ إدريس عطية، المرجع السابق، ص201.

بناء على ما سبق، فإن الدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي يتميز بالاتساع لربما بدرجة تفوق دورها في أي مكان في العالم باستثناء حالتي العراق وأفغانستان، فدور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة لا يقتصر على تقديم المساعدات المالية والفنية واللوجيستية لدول والمنظمات الإقليمية في المنطقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية وإنما يمتد إلى نهوض الولايات المتحدة الأمريكية بمهام عملياتية محددة لتعويض عن غياب وضعف الحكومات الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي، لذلك طالبت أحدث استراتيجيات الدفاع القومي الأمريكي العسكري بتقوية قدرات الدول الضعيفة في المنطقة حتى تفرض سيادتها وتتمكن من مواجهة التهديدات الداخلية، هذا وفي تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر الذي أعده مركز خدمات الأبحاث بالكونغرس، حذر من أن تهديد الإرهاب ضد الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح المحلية من المحتمل أن يستمر ويزداد في أجزاء متعددة في إفريقيا وذلك بسبب الحدود الغير الحصينة والانحلال الأمني وعدم الاستقرار السياسي وانعدام موارد الدولة وإمكاناتها، هذا وتستجيب وزارة الدفاع بتدريب قوات الأمن الإفريقية في اثني عشر دولة في الساحل الإفريقي للسيطرة على حدودها بشكل أكثر فعالية¹، هذا وقد كشف الرئيس الأمريكي باراك أوباما عام 2012م عن إستراتيجية جديدة في إفريقيا جنوب الصحراء، وتلتزم الإستراتيجية الجديدة بالعمل على تعزيز آليات الدفع بالعملية الديمقراطية في المنطقة، وقال أوباما أنه وفقا للوضع الجديد في المنطقة ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعميق الاتصالات مع القادة الأفارقة الشباب، والعمل على تمكين الفئات المهمشة وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة في البلدان التي تشهد صراعات والتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، وقالت وزيرة الخارجية السابقة "هيلاري كلينتون" أنه سوف يتم إرسال أمريكيين شباب من أصول إفريقية ليكونوا سفراء أمريكا في إفريقيا لتعزيز الاتصالات مع السكان المحليين، والتزم الرئيس أوباما في ظل الإستراتيجية الجديدة بمساعدة دول الساحل والصحراء على تحسين البيئة التجارية والاستثمارية وتعزيز التكامل الإقليمي في خطة ب 3 بليون دولار أمريكي لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين الإنتاجية الزراعية في إفريقيا عموماً². حيث اتبعت الإدارة الأمريكية منهجية للعمل تقوم على مفهوم الأمن الوقائي القائم على تنفيذ خطوات إستباقية في مجالات عديدة إنسانية

¹ سعيد الهوسي، دول المغرب العربي و أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية ص 1. (تاريخ وساعة الاطلاع : 11h55، 2015/02/15)، متوفر على الرابط:

<http://www.ahewar.org/dabat/show.art.asp?aid=154262>

² _____، الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا: طول التجارة وصدى التوسع العسكري، ص 3. (تاريخ وساعة الاطلاع: 21h45، 2015/03/13)، متوفر على الرابط:

<http://arabic.people.com.cn/31663/785141.html>

واقتصادية واجتماعية جنبا إلى جنب مع الخطوات العسكرية والأمنية بهدف تجفيف منابع الارهاب من جذورها¹.

إن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي تتطلب مجهود أمريكيا أكبر والعمل على المدى السياسي، الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: زيادة قدرة التنظيمات الإرهابية

كانت العمليات المتوالية للقاعدة والظهور الإعلامي المتكرر لقياداتها مثارا للإعجاب وعاملا مهما في خلق التأثير بفكر القاعدة والتعاطف معها وزيادة قدرتها على تجنيد العناصر والتنظيمات الحليفة خاصة بعد انتهاج إستراتيجية تنظيمية متطورة أقل تكلفة وأكثر أمنا وسرعة تقوم على استخدام أسلوب " الارهاب الالكتروني" والاستفادة من إمكانيات شبكة المعلومات الدولية في التواصل والتنسيق مع التنظيمات الحليفة، حيث توجه الأوامر بشكل لا مركزي ولعل ذلك ما يفسر إعلان العديد من هذه التنظيمات الارتباط بالقاعدة فكريا وتنظيميا²، وما هو جدير بالذكر انتقال الآلية التنظيمية للشبكات الإرهابية من التنظيم الهرمي الذي يسهل القضاء علي رؤوسه وقياداته، إلى تنظيم عنقودي ينقسم إلى خلايا صغيرة تنشط محليا في شكل شبكي أو أخطبوطي بحيث يصعب القضاء على هذه التنظيمات أو حتى متابعة خطواتها وبرامجها.

هذه التحولات النوعية في قدرة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ناتجة عن تحويل مناطق الفراغ الأمني والتنموي في الدول الفاشلة إلى "ملاذات آمنة" وتطوير شبكات عابرة للحدود على شاكلة تنظيم القاعدة، علاوة على تشكيلها قاعدة اقتصادية تستند إلى الجرائم المنظمة (سلاح، مخدرات)، كما أن هذه البيئة الجديدة الحاضنة للتنظيمات الإرهابية والمواتية لنشاطاته كمنطقة يصعب مراقبتها، تدعمت أيضا بعنصرين هامين، الأول متعلق بعنصر السلاح والذي لعبت فيه أزمة ليبيا دورا محوريا، حيث أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى تحول ليبيا إلى مخزن سلاح للجهاديين، وحسب العديد من التقارير الدولية فقد نجح التنظيم في عقد صفقات ضخمة لشراء الأسلحة مع العديد من الميليشيات والمرتبقة المتواجدة في ليبيا، أما العنصر الثاني فهو مرتبط بالتمويل، حيث قام التنظيم بتشبيك علاقاته مع جماعات التهريب

¹ سعيد الهوسي، المرجع السابق.ص 3.

² أيمن شبانة، الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية.ص1،(تاريخ وساعة الاطلاع:

21h24،2015/03/29) متوفر على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221613&eid=4864>

والمخدرات في المنطقة¹، حيث أشارت صحيفة " لوس أنجلوس تايمز" استنادا إلى محققين غربيين إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يحصل على تمويل ذاتي من خلال توفير الحماية لعمليات تهريب المخدرات في الساحل الصحراوية الشاسعة، فضلا عن مبالغ الفديات الكبيرة التي يتحصل عليها التنظيم، وعلى هذا الأساس حملت الجزائر الدول الأوروبية مسؤولية القوة والنفوذ التي أصبحت التنظيمات الإرهابية في الساحل تتمتع بها، بعد المبالغ الطائلة التي حولت له على شكل فديات دفعتها الدول الأوروبية لتحرير رهائنها، ونددت الجزائر في الكثير من الاجتماعات الدولية على خطورة مثل هذا الفعل، وفي الاجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي انعقد من السابع إلى التاسع من سبتمبر عام 2010م بنيويورك والمخصص لمسألة الفدية في تمويل الإرهاب، قدمت الجزائر معلومات عن حركية الاختطافات التي تقوم بها هذه الجماعات والتي أكسبتها 150 مليون أورو دفعتها الدول الغربية و أطراف أخرى لإطلاق سراح رعاياها².

وعليه يجمع المراقبون على أن الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء قد أصبح تركيبة من مجموعة من العناصر: الإسلامية الراديكالية و الإجرامية وعناصر التهريب و أخرى مرتزقة، وهو ما يعكس التعقيد والتنوع الذي أصبح يوصف به هذا التنظيم.

المبحث الثالث: ارتفاع التكلفة المالية للحرب العالمية على الإرهاب

تكبدت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أيلول/سبتمبر 2001م تكاليف باهظة نتيجة الإنفاق العسكري الذي قامت به في كل من أفغانستان والعراق، حيث ازداد الإنفاق العسكري بشكل بارز منذ سنة 2001م، ففي السنتين الماليتين 2001 و 2006م ازدادت مصاريف وزارة الدفاع الأمريكي بنسبة 53 بالمئة، بينما كانت نسبة الزيادة في الإنفاقات المخصصة لدفاع الوطني 49 بالمئة، وهذه الزيادات هي نتيجة المخصصات الإضافية الضخمة إلي رصدت تحت عنوان " الحرب العالمية على الإرهاب" وكان الغرض منها تمويل العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق و أماكن أخرى.

¹ _____، نفوذ القاعدة يهدد القارة السمراء بعد خسارة قواعدها في المغرب العربي، صص (2،3).

(تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/01/15-22 h12). متوفر على الرابط:

<http://www.alarab.com.uk/m/?id=17018>

² جمال أوكيلي، أكثر من 100 مليون أورو فديات: الحقائق والرهانات، جريدة الشعب، الجزائر، العدد

15315، 2010م. صص 03.

جدول رقم(1) : المخصصات الأمريكية لـ ((الحرب العالمية على الإرهاب))، السنوات المالية 2001_2006

المجموع 2006-2001	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
381	111	70	88	80	18	14	العمليات العسكرية
253	87	53	68	46	0	0	العراق ¹
128	24	18	21	34	18	14	أفغانستان وأماكن أخرى ²
17	5	7	5	0	0	0	قوات أمن محلية ^أ
14	3	6	5	0	0	0	العراق
3	2	1	0	0	0	0	أفغانستان
34	4	3	17	8	2	0.5<	العمليات الدبلوماسية و المساعدات الأجنبية
22	3	1	15	3	0	0	العراق
12	1	2	2	5	2	0.5<	أماكن أخرى
432	120	81	111	88	19	14	المجموع

المصدر: عمر أيوبي و حسن حسن و أمين أيوبي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007م. ص ص413، 412.

من خلال الجدول يبدو بوضوح أن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وظفت موارد عسكرية ومالية ضخمة، تضمنت إنشاء تحالفات عسكرية في أوقات مختلفة مع بلدانه وعمليات عسكرية سرية في معظم بلدان المنطقة وبرامج اقتصادية وعسكرية ضخمة، وقد بلغ مجموع تمويل ((الحرب العالمية على الإرهاب)) في السنة المالية 2006م قرابة 414.4 مليار دولار ثم 463 مليار دولار في 2007م ليصل في عام 2009م إلى 482 مليار دولار³، وعليه فإن

(1) تمويل لعملية حرية العراق

(2) يتضمن ذلك تمويلاً لعملية الحرية الدائمة (في أفغانستان وحولها)، وعملية نوبل ايغل (مهمات خاصة بالأمن الداخلي)، وإعادة بناء وحدات الجيش ومشاة البحرية و نشاطات سرية غير تلك الممولة من خلال صندوق حرية العراق، وهو يستثني أموالاً مخصصة لعملية نوبل ايغل في السنتين 2005 و 2006 لأنها ضمنت في مخصصات وزارة الدفاع السنوية ولا يمكن تمييزها بشكل مستقل.

(3) التمويل المعد لقنوات الأمن المحلية هو من أجل تدريب وتجهيز وحدات عسكرية و وحدات شرطة في

لأفغانستان والعراق. المعلومات مأخوذة من:

عمر أيوب و حسن حسن و أمين أيوبي، نفس المرجع السابق. ص ص (413,412)

³ نفس المرجع. ص 408

الإنفاق العسكري في مكافحة الارهاب في الساحل الإفريقي يواجه صعوبة منها أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع المتطلبات الكثيرة* للعمليات المعقدة مثل استقرار الدولة وزيادة قوة الخصم في ظل الإنهاك الذي تشهده ميزانية الدفاع.

المبحث الرابع: معارضة الدول الإفريقية للتواجد العسكري

ترى الدول الإفريقية أن التدخل والتواجد العسكري الغربي في منطقة الساحل الإفريقي سوف يعيد المنطقة إلى حالة الاستعمار الجديد تحت الغطاء الأمني لمحاربة الارهاب، و أن كل جهودها التي بذلتها في التحرر والاستقلال قد اندثرت¹، وتخشى الدول الإفريقية إلى إعادة إنتاج النموذج الأفغاني في الواقع الإفريقي نتيجة تنامي التطلعات الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة في هذا الصدد رفضت الجزائر إقامة قواعد عسكرية كالقاعدة العسكرية (أفريكوم) في الجنوب الجزائري وكذلك التصدي والضغط على أي دولة من دول الساحل التي ترغب في السماح بالتدخل الأجنبي حيث ترى الجزائر أن التدخلات الأجنبية عامل تأزم بدل عنصر حل لمختلف القلائل الأمنية التي تنشط من خلالها الجماعات الإرهابية، هذه الجماعات التي تلاحق الوجود الأجنبي أساسا والأمريكي على وجه الخصوص، وأن القوى التنافسية تضع استراتيجيات لإبقائه في وضعية التبعية المطلقة.

المبحث الخامس: صراع القوى الكبرى على المنطقة

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وتمثل منطقة الساحل الإفريقي أهم منطقة لصراع هذه القوى، فقد توسع النفوذ

* جاء في تقرير مؤسسة راند لعام 2014م مقترحا على الإدارة الأمريكية لمواجهة التنظيمات الإرهابية دون اللجوء إلى عمليات موسعة كبيرة كتلك التي خاضتها في أفغانستان 2001م أو العراق 2003م تجنباً لمزيد من النفقات العسكرية التي لم تعد متوفرة للبنتاجون كتلك التي كانت متوفرة بعد هجمات 11/11، أول هذه الاستراتيجيات هي إستراتيجية "الاشتباك" التي تستند إلى قيام قوات أمريكية خاصة بضرب القواعد المالية واللوجيستية لهذه التنظيمات سواء كان هذا بعمليات برية خاصة أو بعمليات جوية، و إقامة جيش محلي قوي مؤيد للنفوذ الأمريكي ليقوم من بعد ذلك باستكمال الحرب ضد هذه التنظيمات، أما ثاني الاستراتيجيات هي "التسيق" حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الحكومات المحلية بالمستشارين العسكريين، أما الإستراتيجية الثالثة فهي "تحقيق التوازن دون التدخل"، حيث تقوم بالأساس بالاعتماد الكامل على الحكومات المحلية القوية. لمزيد من التفاصيل أنظر: الضربة الأمريكية الجديدة... حل أم تورط جديد. متوفر على الرابط:

(http://www.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_defense_Review.pdf)

¹شمسة بوشنافة، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(إستراتيجية من أجل

الساحل): الرهانات و القيود. المؤتمر المغاربي الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل

التطورات الراهنة، ورقة: قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، 28/27 فيفري 2013م. ص22.

الصيني داخل مختلف دول القارة الإفريقية، ففي منطقة الساحل الإفريقي حظيت الصين باستثمارات هائلة مع دول الساحل في كل من السودان، تشاد وموريتانيا، ففي السودان أصبحت أكثر الصادرات النفطية تذهب إلى الصين، وقد تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبتترول من أخذ 40% من حصة شركة النيل الأعظم السودانية، كذلك تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث بلغ حجم استثماراتها أربعة ملايين دولار ليس فقط في المجال النفطي بل امتد إلى قطاعات أخرى كبناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل و شبكات المياه، أما في تشاد ففي ديسمبر 2003م حصلت الشركة الوطنية الصينية على أسهم الاكتشاف والتنقيب، وفي موريتانيا نمت الاستثمارات الصينية ووصل حجم التجارة الثنائية بين البلدين إلى 207 مليون دولار عام 2007م وقدمت الصين قروضا ومساعدات إلى موريتانيا¹.

وتشير تقارير بحثية إلى أن عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا يصل إلى 800 شركة يعمل أغلبها في قطاع الطاقة والبنية التحتية، وتقدم الصين قروضا ميسرة وسخية لدول افريقية عدة أبرزها غينيا وتتميز بفائدتها المنخفضة أو الشبه معدومة والغير مشروطة مقارنة بالشروط الغربية الأكثر تشددا، هذا وقد رصدت وكالة الأناضول عبر بيانات صادرة عن كلية الحرب الأمريكية أن نحو 5 شركات صينية كبرى تعمل بقطاع الطاقة في مجال الاستكشاف والإنتاج (النفط والغاز) والتكرير في 18 دولة افريقية وتضم تلك الشركات مؤسسة النفط البحري الوطنية الصينية (CNOOC) والتي تنشط في الجزائر وأنجولا والكونغو والجابون وكينيا، و أيضا مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) والتي تنشط في تشاد والجزائر وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا وموريتانيا، وشركة "سينويك" أكبر شركة تكرير النفط في الصين والتي يتزايد نشاطها في أنجولا وغانا والسودان وجنوب السودان، إضافة إلى شركات أخرى مثل "تشاينا سوناتجول انترناشيونال" وشركة "بتروناس"، هذا وتمثل تجارة الصين مع إفريقيا 5% من إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين ودول العالم، وأشار تقرير صادر عن معهد "بروكنجر" الأمريكي إلى أنه في عام 2011م بلغ حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا 4.3% من إجمالي استثماراتها على مستوى العالم، كما أن ثلث الإستيراد الصيني من النفط يأتي من إفريقيا².

¹ أسماء عبد الفتاح، إفريقيا ساحة جديدة منافسة بين الصين و أمريكا. ص1. (تاريخ وساعة

الاطلاع: 07h12-2015/03/12). متوفر على الرابط: <http://elbadil.com>

² _____، 5 شركات صينية تعمل بقطاع الطاقة في 180 دولة افريقية. ص(1،2). (تاريخ وساعة

الاطلاع: 06h45،2015/03/26). متوفر على الرابط:

<http://www.youm7.com/story/2014/8/22/5>

- الشكل رقم(09) خريطة توضح الوجود الصيني في القارة الإفريقية.



المصدر: <http://natourcenter.info/portal/2013/04/23>. (28/01/2015-13 :00).

من خلال الخريطة يظهر بوضوح مدى اتساع الوجود الصيني في القارة الإفريقية خاصة في منطقة غرب إفريقيا وهذا نظرا لاحتواء المنطقة بأكثر الاحتياطات النفطية في العالم. ما يمكن ملاحظته على علاقات الصين مع دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وإفريقيا عموما هي أنها ضمن بعد واحد وهو البعد الاقتصادي، فكثيرا ما أكدت الصين على سيادة البلدان الإفريقية واحترمت هذه السيادة ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق حقوق الإنسان و أظهرت تعاطفها ودعمها للقضايا الإفريقية وترحيب هذه الأخيرة بالاستثمارات الصينية وتقديم كل التسهيلات لها، وهو الأمر الذي يؤرق واشنطن وبشكل تحديا حقيقيا لمصالحها في المنطقة، وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين بأنها تحاول الاستيلاء على القارة "البكر" وفي زيارتها للسنغال وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك " هيلاري كلينتون " رسالة غير مباشرة إلى الصين قائلة : إن إفريقيا في حاجة إلى شراكة تزيد من قيم القارة بدلا من أن تسلبها منها¹.

وإزداد التخوف الأمريكي من النفوذ الصيني عندما دفعت الصين أعضاء مجلس الأمن الدولي لتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة (UNMISS) في جنوب السودان لتشمل حماية منشآتها النفطية، وتعهدت الصين بكتيبة مكونة من 850 جندي لتحصين مصالحها هناك، وقال الدكتور "أنتوني روس" الرئيس المؤقت لمركز الدراسات الصينية: أعتقد أن التحول البارز في السياسة

¹ أسماء عبد الفتاح، المرجع السابق، ص1.

الخارجية الصينية في هذا الصدد قد يضع الأهمية على الأرض من خلال رعاية الأمم المتحدة على حد سواء في مالي أو في جنوب السودان، وبصرف النظر عن مصالحها الكبيرة في المنطقة يقول "روس" إن الصين كانت تشارك بشكل كبير في تسهيل عمليات السلام بين الجنوب والشمال لتشارك في حل قضية شائكة، مما يزيد من سمعتها الحسنة داخل القارة لتكون قصة نجاح تعضد موقفها في المنطقة، وأضاف "روس": هذا ما يدل على تحول دور الأمن لدى بكين في إفريقيا، إن الصين قد أدركت أن الحفاظ على استقرار منطقة الساحل يساهم نحو الاستقرار أكثر في غرب إفريقيا، حيث يقوم الصين هناك باستثمارات كبيرة.

وفي تصريح له في نيروبي في مايو عام 2013م قال الرئيس "أوهورو كينياتا" أن الصين تمتلك الأصول السياسية والدبلوماسية والمالية في البلاد والتي إذا ما وظفت بشكل كامل تصل إلى تغيير قواعد اللعبة في السلام والأمن في المنطقة، وقال البروفيسور "خه ون بينغ" من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في أعقاب هجوم على مركز للتسوق في كينيا 2013م أن الصين كونها الشركة الرائدة في مجال مساهم للاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا وغيرها من الأجزاء المعرضة للإرهاب في إفريقيا هناك حاجة إلى الانخراط في مكافحة الإرهاب في إفريقيا على الأقل لتأمين استثماراتها¹، وقد وضعت هذه المصالح الضغط وأجبرت الصين على نحو متزايد على المشاركة في تعزيز الأمن في المنطقة حتى ولو كان ذلك تعني تناقض سياستها غير التدخلية فقامت بنشر قوات قتالية في مالي وحاولت من قبل حل أزمة جنوب السودان، مما يجعل الرؤية المستقبلية للصين قد تكون كالولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهتها تمثل فرنسا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لا يقل حدة عن التهديد الصيني، فالتحدي الأساسي الذي يأتي للولايات المتحدة من فرنسا هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الإستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيها دول الساحل الإفريقي، الذي يعرف تواجدا فرنسا واسعا وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لدولة، وترتكز المصالح الاقتصادية الفرنسية في تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام وضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية، وفي مقدمة المواد الخام التي تسعى فرنسا إلى تأمينها يأتي النفط، وتعتمد فرنسا على علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية منها اللغة المشتركة، حيث تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة، ويقدر عدد الذين يتحدثون الفرنسية في إفريقيا 11% من

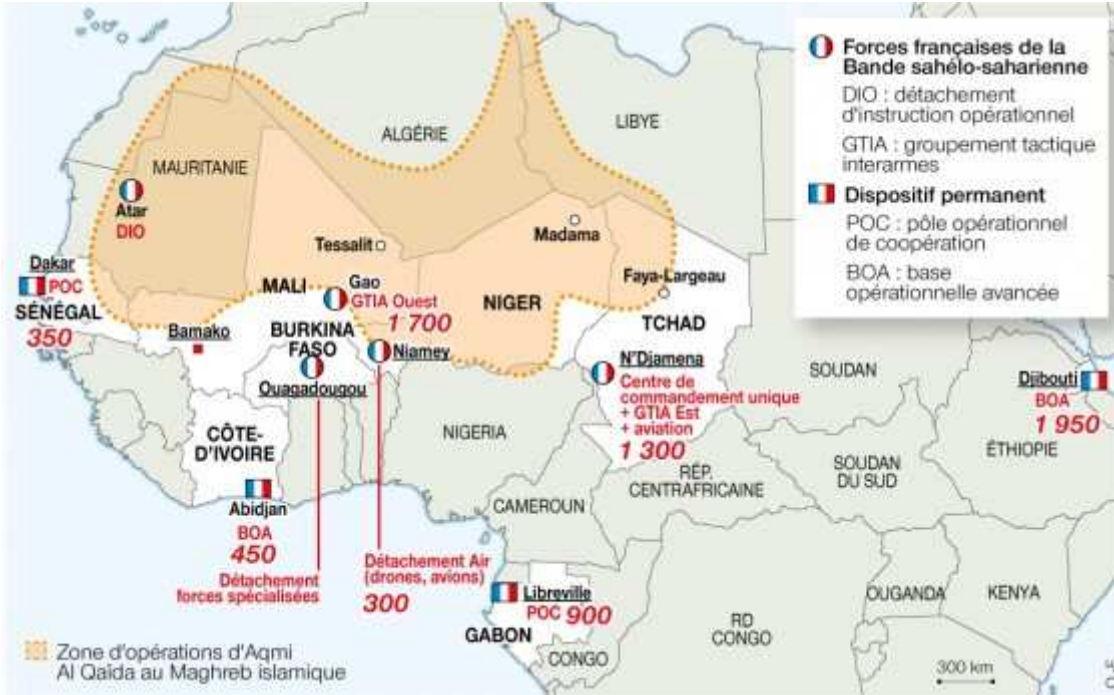
¹ نفس المرجع. ص ص (3،4).

سكان القارة¹، إضافة إلى المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في إفريقيا حيث تلعب هذه المراكز دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والشعوب الإفريقية إضافة إلى القمم الفرانكوفريقية، حيث تبحث هذه القمم في الشؤون الفرنسية الإفريقية المشتركة في المجالات الاقتصادية والسياسات الدبلوماسية، وقد استطاعت فرنسا أن تجذب إلى هذا التنظيم دولا غير فرانكوفونية مثل: أنجولا و الموزمبيق ونيجيريا، وقد انعقدت حتى الآن تسع عشرة قمة فرنسية إفريقية.

وفي ظل التغلغل الصيني الأمريكي أعادت فرنسا تغيير علاقاتها مع الدول "الفرانكوفونية" من التبعية إلى الشراكة، كما عملت فرنسا على توطيد علاقاتها في المنطقة من خلال تواجد قوات الاتحاد الأوروبي (EUFOR) في كل من شرق تشاد وإفريقيا الوسطى، وفي نفس الاتجاه قدمت فرنسا دعما عسكريا بشريا ولوجيستيا لحكومة باماكو لمواجهة الجماعات الجهادية المسلحة في إطار عملية "سرفال" التي بدأتها فرنسا قبل سنتين من الآن، وقد سبق وان أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية في يونيو/تموز 2014م أن هذه العملية استطاعت أن تشمل قدرة هذه الجماعات بشكل نهائي، هذا وقد تحرك النفوذ الفرنسي كذلك نحو الجنوب الليبي باعتباره الحديقة الخلفية لتلك الجماعات، كما يروج لذلك الساسة وصناع القرار في باريس مع الشروع لتحضير عمليا لغزو الجنوب الليبي عبر إقامة قاعدة " ماداما " العسكرية في شمال النيجر قرب الحدود مع ليبيا²، حيث قامت فرنسا في يناير/جانفي 2014م بنشر 3 آلاف من قواتها في المنطقة.

¹ جلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، ص1. (تاريخ وساعة الاطلاع: 10h55، 2015/03/19)، متوفر على الرابط: <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1607>

الشكل رقم(10):خريطة توضح انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: http://grat_over-blag.com/article-la-France-reorganise-son-dispositif-nilitaive-au-sahel-autour-de-quatre-bases-gao-niamey-n-djamena-e-122617818.html. (19/05/2015-20h20).

من خلال الخريطة يظهر بوضوح مدى انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل، حيث تحتفظ فرنسا بقوتها الجوية في تشاد في حين تتمركز قواتها البرية في بوركينا فاسو، أما قاعدة الإمدادات والتموين الأساسية فتقع في ساحل العاج.

عكس الصراع في مالي السياسة التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، فما إن غادر قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) الجنرال كارتر هام في زيارته لعام 2013م المنطقة حتى اقتفى أثر قائد أركان القوات الفرنسية الأدميرال ادوارد كيو، في خطوة تعكس احتدام المنافسة بين القوتين على مستقبل منطقة الساحل والصحراء.

و تعتمد باريس على إستراتيجية التعاون الأمني "اللين" المنتهجة حتى الآن من طرفها والتي تعطي الأولوية لتقديم الدعم اللوجستي وتوفير معدات الاتصالات فضلا عن تدريب وحدات محلية¹، تحاول فرنسا التوقيع ضمن إستراتيجية أمنية تعتمد على مكافحة كل مصادر دعم توسيع العنف و كل أشكال الجريمة المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء وهذا في إطار الاتحاد الأوروبي، وتأمل فرنسا أن تضطلع بزعامتها وهي بذلك تجرب استعادة نفوذ كان مهيمنا

¹، حذر أمني إستراتيجية أمنية جديدة، ص1. (تاريخ وساعة الاطلاع: 11h15.2014/30/18).

متوفر على الرابط: <http://aljazeera.net/reports>.

في السابق، وتظهر كشريك قوي للولايات المتحدة الأمريكية، شريك لا يمكن لواشنطن تجاوزه وبذلك تضمن باريس حماية مصالحها المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحثل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية فان منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر و نيجيريا والجزائر، ويمتد إلى مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب¹.

إن التنافس الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي من طرف كل من فرنسا والصين سوف يجد من الدور الأمريكي في المنطقة في الكثير من الجوانب السياسية و الاقتصادية لمكافحة الارهاب وهو ما تضعه الولايات المتحدة الأمريكية في الحسبان في إطار إستراتيجيتها في المنطقة.

¹ شمسة بوشنافة، المرجع السابق.ص18.

خلاصة الفصل :

لا يبدو دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي سهلا في ظل مجموعة التحديات التي تناولناها والتي تصعب عليها الأمر، بالأخص واقع الدولة في هذه المنطقة والتي تشهد جميع مظاهر الفشل، خاصة في ظل المنافسة الحادة من فرنسا والصين ليس فقط في منطقة الساحل الإفريقي وإنما في كامل القارة الإفريقية.

هذه التحديات إلى جانب رفض دول المنطقة التدخل الأجنبي العسكري على أراضيها والذي ترى أنه يعيد القارة إلى حالة الاستعمار الجديد تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

كل هذا يؤثر ويعرقل دور الولايات المتحدة الأمريكية و أهدافها الإستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي.

خاتمة

خاتمة:

أضحت منطقة الساحل الإفريقي تتوفر على المعطيات التي أصبحت محددة للإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة من أهمها معطى عدم الاستقرار الأمني، كما أن دول الساحل الإفريقي هي دول تتسم بالفشل وغير قادرة على السيطرة على كامل حدودها مما يجعلها بيئة ملائمة لتفشي المشكلات الأمنية خاصة نمو الجماعات المتطرفة وهو ما برز في المبحث المتعلق بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول منطقة الساحل الإفريقي، فلقد اختار تنظيم القاعدة نقل عملياته واللجوء لساحل الإفريقي مستفيدا من الفشل الذي تشهده دول المنطقة.

من خلال دراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي يمكننا إثبات الفرضية الأولى والتي تنص على أنه كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، صعد ذلك من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، فقلد بدئ بوضوح بأن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية جاء نتيجة تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة خاصة التهديد الإرهابي بتواجد عناصر تنظيم القاعدة في المنطقة بعد أن خرجت جماعات إرهابية كانت توصف بالمحلية وأعلنت تأييدها وتعاونها مع هذا التنظيم وذلك فيما يمكن أن تشكله هذه التهديدات من خطر على المصالح الأمريكية

أما الفرضية الثانية التي تركز على أنه كلما زادت الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، زاد ذلك من دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فيمكن ملاحظة أن تأمين المصالح الاقتصادية هو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن بدائل طاقوية غير تلك التي كان يوفرها الشرق الأوسط الذي يشهد صراعات ، لذلك برزت منطقة الساحل الإفريقي كبديل أنسب خاصة بعد الاكتشافات الطاقوية الجديدة فيها وهو ما تؤكده حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

بالنسبة للفرضية الثالثة وهي مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي هي إحدى الوسائل الأمريكية لدعم سياستها الامبريالية التوسعية والهيمنة للاستفادة من الظروف الدولية الراهنة خاصة في مواجهة القوى التهديد الصاعدة مثل الصين، فقد بدئ أن هناك خوف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من النفوذ الصيني في كامل القارة الإفريقية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الصينية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي أين تتمركز المصالح الأمريكية لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى تطبيق النفوذ الصيني المتنامي في القارة الإفريقية.

- من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:
 اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الفاشلة قواعد أساسية
 لعمليات الجماعات الإرهابية، فلقد جاء التدخل الأمريكي في منطقة
 الساحل الإفريقي على اعتبار أن معظم دوله هي دول فاشلة، وهذا الفشل
 ما يزيد من المشاكل والتهديدات الأمنية ومنها انتشار الارهاب الذي تراه
 الولايات المتحدة الأمريكية أنه يتخطى الحدود الجغرافية للإقليم من هنا
 تبرر الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها الموجهة لمنطقة الساحل
 الإفريقي بمنطلق تدهور الوضع الأمني في المنطقة، وهو ما يتطلب حل
 مشكلاتها ومنها مواجهة هذه التهديدات لذلك اعتمدت إستراتيجية الولايات
 المتحدة في مكافحة الارهاب في هذه المنطقة على استخدام الوسائل
 الاقتصادية كأسلوب لحل مشاكل المنطقة منها دعم الأنظمة فيها جنبا إلى
 جنب مع الخطوات العسكرية وهو ما تجسد في المبادرات الأمنية الثلاث
 التي تم تناولها وهي كل من مبادرة "بان الساحل" و"مبادرة الشراكة من
 أجل مكافحة الارهاب عبر الصحراء"، كذا بناء قيادة "الأفريكوم" للعمل
 والتنسيق العسكري .

يأتي اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمكافحة الارهاب في منطقة
 الساحل الإفريقي، من أن يمتد هذا التهديد إلى مصالحتها الاقتصادية
 المتواجدة في خليج غينيا، خاصة في ظل تزايد قوة الجماعات الإرهابية
 جراء الدعم والتمويل والتحالفات فيما بينها، في ظل المتطلبات الكثيرة
 للإنفاق العسكري في الحرب على الارهاب التي تخوضها الولايات
 المتحدة الأمريكية في مناطق متعددة من العالم، إضافة إلى نفوذ القوى
 الكبرى في هذه المنطقة خاصة الصين وفرنسا التي ترى أن القارة
 الإفريقية عموما أولوية أوروبية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح
 مشاطرة لها في المنطقة، في حين ازداد النفوذ الصيني في القارة الإفريقية
 عموما ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص وهو ما تؤكد حجم
 الاستثمارات التي حظيت بها هذه الأخيرة في المنطقة.

يبقى من أهم التحديات التي تواجه التواجد الأمريكي في منطقة
 الساحل الإفريقي هو معارضة الدول الإفريقية لتدخل العسكري الأمريكي
 المباشر، فدول المنطقة عارضت إنشاء القيادة الأمريكية بإفريقيا على

أراضيها رغم المحاولات الأمريكية لتأثير عليها من خلال زيارات قائد الأفريكوم ويليام وارد.

لكن ماذا لو تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية رأي الدول الإفريقية الرفض للتدخل العسكري في المنطقة وبرتت تدخلها بتصاعد الوضع الأمني في المنطقة، فهل سنشهد أفغانستان ثانية في القارة الإفريقية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع بالغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- هادار (ادوارد) ، عاصفة الصحراء: فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. (تر: سعد الحسنية)، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م).
- 2- النويني (الحافظ) ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي). (الرباط: جامعة محمد الخامس، دت).
- 3- كالينيكوس (اليكس) ، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية. (ب دم: مركز الدراسات الإستراتيجية، ط1، ب دت).
- 4- بوادي (حسين المحمدي) ، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005م.
- 5- عبد السلام (رفيق) ، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. (بيروت: صناعة الفكر، ط1، 2011م).
- 6- ايفانز (غرهام) و نوينهام (جيفري) ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004م.
- 7- زلوم (عبد الحي) ، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد. (الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1 ، 2005م).
- 8- عرفة علي رضوان (عبير بسيوني) ، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2011م).
- 9- عمر أيوبي و حسن حسن و أمين أيوبي ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007م).
- 10- فوكوياما (فرانسيس) ، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. (تر: مجاب الامام)، (الرياض: مكتبة العبيكان ، ط1، 2007م).
- 11- تشومسكي (نعوم) ، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية. (تر: سامي الكعكي)، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2007م).
- 12- العدلي محمد (صالح) ، الجريمة المنظمة - دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2004م.

ب- المجالات و الصحف:

*المجالات:

- 1- أحمد عبد الحليم (أميرة) ، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي وبيع الثورات العربية، (آفاق أفريقية، المجلد 11، العدد 38، مصر، 2013م).
- 2- سلوم (سعد) ، القوة الناعمة في تحولات الخطاب السياسي الأمريكي. (مجلة مدارك، العدد 03، الأردن، 2013م).

*الصحف:

- 1- أوكيلي (جمال) ، أكثر من 100 مليون أورو فديات: الحقائق والرهانات، (جريدة الشعب، العدد 15315، الجزائر، 2010م).
- 2- ك/ (حياة) ، أقدمية مشكلة دول منطقة الساحل الإفريقي، (جريدة الشعب، الجزائر، العدد 15072، 2009م).

ج- الدراسات الغير منشورة:

- 1- أبصير (أحمد طالب)، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص استراتيجيات ومستقبلات، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012م).
- 2- عطية (إديس) ، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة و أليات مواجهتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات افريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011م).
- 3- رسولي (أسماء) ، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر -باتنة- 2010م).
- 4- برقوق (أمحمد) ، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، محاضرة غير منشورة، 2012م).
- 5- شاعر (ظريف) ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية) جامعة باتنة، 2010م).

- 6- دندان (عبد القادر) ، الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008م).
- 7- مساعيد (فاطمة) ، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية في ظل الإقليمية الجديدة 2002-2012م (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2015م).
- 8- براهيم (مريم) ، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على منطقة المنطقة المغربية،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012م).
- د- الملتقيات:

- 1- بوشنافة (شمسة) ، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود. (المؤتمر المغربي الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغربية في ظل التطورات الراهنة، ورقلة: قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، 28/27 فيفري 2013م).
- 2- فرحاتي (عمر) ، انعكاسات التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة الساحل على الأمن في المغرب العربي في ظل سيناريوهات التدخل العسكري. (المؤتمر المغربي الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة، قسم العلوم السياسية: جامعة ورقلة، 2013م).

هـ- الوثائق الالكترونية:

1. أحمد هاني (أمل) ، عرض للمبحث الثاني من كتاب أمريكا والدولة الفاشلة: الدولة الفاشلة،(تاريخ وساعة الاطلاع: 2014/12/21-08h00) ، متوفرة على الرابط:
http://sites.google.com/sites/comppoliticsesgphd/home/presentation2014/radaaml/hanyktabamy_kawal_dwalfoshlte
- 1- _____ ، الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا: طول التجارة وصدى التوسع العسكري.(تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/03/13-21h45)، متوفر على الرابط:
<http://arabic.people.com.cn/31663/785141.html>
- 2- _____ ، الضربة الأمريكية الجديدة...حل أم تورط جديد؟.(تاريخ وساعة الاطلاع: 2015/02/22-12h45)، متوفر على الرابط:

[http :www.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_defense_Review.pdf](http://www.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_defense_Review.pdf)

3- أمين (سمير) ، الدولة الفاشلة يعيون عربية وتقارير غريبة. (تاريخ وساعة الاطلاع :2015/03/09-14h00)، متوفر على الرابط:

[http :www.aljazeera.net/prigrams/the-file/2010/04/05](http://www.aljazeera.net/prigrams/the-file/2010/04/05).

4- الهوسي (سعيد) ، دول المغرب العربي و أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. (تاريخ وساعة الاطلاع : 2015/02/15-

11h55)، متوفر على الرابط:

<http://www.ahewar.org/dabat/show.art.asp?aid=154262>

5- _____، أفريكوم، ص1. (تاريخ وساعة الاطلاع:2015/02/20-09h20)، متوفر

على الرابط: <http://www.Africom.mil/tsctp.asp>

6- أوناها (فريدوم) ، القرصنة والأمن البحري في خليج غانا. (تر: الحاج ولد براهيم). (تاريخ وساعة الاطلاع:2014/12/21-10h00)، متوفر على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251475341666799>.

[htm](#)

7- برقوق (أمحمد) ، منطقة الأمانة في ساحل الأزمات. (تاريخ وساعة

الاطلاع:2015/01/28-23:14)، متوفر على الرابط:

- [http://www.politics ar.com/ar/index.php/permalink/3046.html](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3046.html)

8- بن الشيخ (عصام) ، شرح نظرية الدور :نظرية تفسير السياسة الخارجية. (تاريخ وساعة

الاطلاع:2012/12/15-23h00-)، متوفر على الرابط:

www.issame1982.maktoobblog.com

9- بوحنية (قوي)، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي. (تاريخ

وساعة الاطلاع:2015/02/23، 09 h00)، متوفر على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/>

20141211101950627544.htm

10- _____، تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الاقليمي للساحل والصحراء. (تاريخ

وساعة الاطلاع:2015/03/11-10:13)، متوفر على الرابط:

<http://inlightpress.com/ar/index.php/56869.html>

- 11- جلال (رأفت)، السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء. (تاريخ وساعة الاطلاع: 10h55-2015/03/19)، متوفر على الرابط:
<http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1607>
- 12- جوزيف (ناي)، القوة الناعمة والكفاح ضد الارهاب. (تر: ابراهيم محمد علي). ص.3. (تاريخ وساعة الاطلاع: 08h30-2015/01/20). متوفر على الرابط:
:ar.com/ar/index.php/permalink/3046.html
<http :www.politics-
- 13- _____ ، حذر أمني استراتيجية أمنية جديدة. (تاريخ وساعة الاطلاع: 11h15، 2014/30/18) متوفر على الرابط: <http://aljazeera.net/reports>.
- 14- حسن المعيني (أحمد)، أن تكون قويا دون ديبات: عرض لكتاب "القوة الناعمة". (تاريخ وساعة الاطلاع: 09:15/11/30، 2014)، متوفر على الرابط:
http://morethan1life.blogspot.com/2010/03/blog-post_23.html
- 15- خشانة (رشيد) ، من أفغانستان الى افريقيا: هل انتقل مركز ثقل حرب واشنطن على الارهاب الى منطقة الساحل؟. (تاريخ وساعة الاطلاع: 15h30، 2015 /02/12)، متوفر على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/2014112392645853193.html>
- 16- رحيمي (مونية) ، سياقات تأسيس أفريكوم. (تاريخ وساعة الاطلاع: 09h00-2015، 22/02/20) متوفر على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/12/2013124821704124.htm>
- 17- شبانة (أيمن) ، الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية. (تاريخ وساعة الاطلاع: 21h24، 2015/03/29)، متوفر على الرابط:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221613&eid=4864>
- 18- _____ ، 5 شركات صينية تعمل بقطاع الطاقة في 180 دولة افريقية. (تاريخ وساعة الاطلاع: 06h45، 2015/03/26)، متوفر على الرابط:
<http://www.youm7.com/story/2014/8/22/5>
- 19- عبد الفتاح (أسماء)، افريقيا ساحة جديدة منافسة بين الصين و أمريكا. (تاريخ وساعة الاطلاع: 07h12، 2015/01/13)، متوفر على الرابط:
<http://elbadil.com/2014/11/21>

- 20- عبد المولى طشطوش (هايل) ، العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة. (تاريخ وساعة الاطلاع:26/01/2015،12:00)، متوفرة على الرابط: <http://www.politics-ar.com/ar/indix.php/permalink/3090.html>
- 21- عمرو (عبد الكريم)، الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا. (تاريخ وساعة الاطلاع:24/03/2015، 22h12)، متوفر على الرابط: <http://www.amoslim.net/node/85835>
- 22- ماضي (محمد)، مواجهة التنظيمات الإرهابية في الساحل تستدعي إستراتيجية أعمق. (تاريخ وساعة الاطلاع:22/03/2015، 21:31h)، متوفر على الرابط: <http://www.globalsecurity.org/militarylops/oef-ts-maps.htm>
- 23- محمود (أيمن)، الإرهاب الدولي في إفريقيا. (تاريخ وساعة الاطلاع:21/12/2014، 09:30)، متوفر على الرابط: <http://www.14octobre.com/news.aspx?newsno=9827>
- 24- نجيب السعد (محمد)، الأطماع الأمريكية في إفريقيا - دول جنوب الصحراء نموذجا. (تاريخ وساعة الاطلاع:12/02/2015، 16:30)، متوفر على الرابط: <http://www.alwatan.com/graphics./2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html>
- 25- _____، نظرية الدور الإقليمي. (تاريخ وساعة الطلاع:25/11/2011، 21:00)، متوفر على الرابط: www.tomohna.com
- 26- _____، نفوذ القاعدة يهدد القارة السمراء بعد خسارة قواعدها في المغرب العربي. (تاريخ وساعة الاطلاع:15/01/2015، 12h22)، متوفر على الرابط: <http://www.alarab.com.uk/m/?id=17018>
- 27- وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق للسبت الأبيض الشراكات الأمريكية من أجل محاربة الإرهاب في أفريقيا. (تاريخ وساعة الاطلاع:09/03/2015، 08h00)، متوفر على الرابط: <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/08/20140811305420.html>
- 28- ولد أبو المعالي محمد (محمود): شمال مالي: بؤرة للتوتر العرقي-القبلي في لبوس سياسي. (تاريخ وساعة الاطلاع:14/01/2015، 11h12)، متوفر على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/201511992732889760.htm>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:
*المراجع باللغة الانجليزية:

***The English References :**

I. Internet Links :

1– Messner (J.J)., Failed States Index 2014 :Somalia Displaced as Most– Fragile State.in < <http://library.fundforpeace.org/fsi14-over view>>.

2– _____, Interview With Abd Musab Abedl Wadoud Commander Of the Algerian Salafist Group For Prayer and Combat (GSPC).in:< www.globalterrorlert.com/pdf/1205/gspc1205.pdf >.

*المراجع باللغة الفرنسية:

***Les Ouvrages Français :**

I. Liens Internet :

- 1– Tisseron (Antonin), Quels enseignements de l’approche américaine au sahel?.in :
< <http://sahel-intelligence.com>>
- 2– Tisseron(Antonin),Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara.in :< <http://sahel-intelligence.com>>
- 3– Mboumba Nzamba (Carmen), Le 11 septembre ET La Lutte Antiterroriste EN Afrique DE G.W.BUSH à OBAMA.in :
<<http://echogeo.revues.org>>
- 4– Taji (Mehdi),Bullentin de la sécurité Africaine :Nouvelle menace terroriste en Afrique de l’Ouest contrecarrer la stratégie d’AQMI du Sahel.in: < <http://www.africacenter .org>>

- 5- _____, **Sécurité au Sahel**.in: <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/spip.php?page=cavinfos_print&id_rubrique=20973>
- 6- _____, **Secrétariat du club du sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE**.in :< www.Westafricaclub.Org>
- 7- _____, **Stratégie Pour la sécurité et le développement eu Sahel**.in :
< http://eeas.europa.eu/index_fr.htm>
- 8- _____, **Sécurité Alimentaire et Implications Humanitaires en Afrique De L'Ouest et Au Sahel**.in :
<<http://ici.radiocanada.ca/nouvelles/international/2012/04/13/001> -Oxfam-appel-fonds-region-sahel-crise-alimentaire.shtml>
- 9- _____, **Contribution de L'organisation internationale de la francophonie**.in :
<http://grat_over-blag.com/article-la-France-reorganise-son-dispositif-nilitaive-au-sahel-autour-de-quatre-bases-gao-niamey-n-dijamena-e-122617818.html>.

الملاحق

ملحق ترتيب الدول حسب درجة الفشل

Fragile States Index 2014		Total	Demographic Pressures	Refugees and IDPs	Group Grievance	Human Flight	Uneven Development	Poverty and Economic Decline	Legitimacy of the State	Public Services	Human Rights	Security Apparatus	Factionalized Elites	External Intervention
1	South Sudan	112,9	9,1	10,0	10,0	6,8	8,9	8,8	9,7	9,9	9,9	9,9	10,0	9,9
2	Somalia	112,6	9,5	10,0	9,3	8,9	8,7	9,1	9,1	9,6	9,8	9,4	10,0	9,2
3	Central African Republic	110,6	8,7	10,0	9,5	7,0	9,4	7,8	9,5	9,7	9,5	9,9	9,7	9,9
4	Congo (D. R.)	110,2	9,4	9,9	9,6	7,2	8,5	8,2	9,3	9,4	10,0	9,4	9,5	9,8
5	Sudan	110,1	8,6	9,7	9,9	8,7	8,2	8,1	9,3	9,1	9,3	9,6	10,0	9,6
6	Chad	108,7	9,6	9,8	8,5	8,3	8,8	7,7	9,4	10,0	9,5	9,1	9,8	8,2
7	Afghanistan	106,5	8,8	9,3	8,7	7,8	7,5	8,3	9,5	9,0	8,3	10,0	9,4	9,9
8	Yemen	105,4	9,1	9,0	9,3	7,3	7,8	9,1	8,9	8,5	9,0	9,5	9,4	8,5
9	Haiti	104,3	8,7	8,5	7,0	9,1	9,3	9,4	8,9	9,5	7,5	7,5	9,1	9,8
10	Pakistan	103,0	8,8	8,8	10,0	6,9	7,6	7,5	8,5	7,6	8,6	9,9	9,5	9,3
11	Zimbabwe	102,8	8,9	8,4	8,1	8,3	8,3	8,3	9,3	8,8	8,6	8,1	10,0	7,7
12	Guinea	102,7	8,0	8,3	8,4	7,5	7,9	8,9	9,9	9,2	8,5	9,2	9,6	7,3
13	Iraq	102,2	8,0	8,5	10,0	8,0	8,1	7,0	8,7	7,7	8,7	10,0	9,6	7,9
14	Cote d'Ivoire	101,7	7,8	9,1	9,0	7,0	7,6	7,4	8,8	8,7	8,7	8,8	9,4	9,4
15	Syria	101,6	6,0	10,0	10,0	6,9	6,9	6,7	9,8	7,2	9,9	10,0	9,6	8,6
16	Guinea Bissau	100,6	8,5	8,1	6,0	8,3	8,1	8,4	9,3	9,1	7,5	8,6	9,6	9,1
17	Nigeria	99,7	8,3	6,9	9,8	7,0	8,9	7,3	8,8	9,0	8,7	9,5	9,5	6,0
18	Kenya	99,0	8,7	8,2	9,3	7,8	8,0	7,9	8,4	8,2	6,8	8,2	9,3	8,2
19	Ethiopia	97,9	9,4	9,0	8,9	6,7	7,3	7,4	7,1	8,9	8,0	8,1	8,7	8,4
19	Niger	97,9	9,3	8,2	7,5	6,6	7,9	8,1	7,8	9,3	7,3	8,4	8,9	8,6
21	Burundi	97,1	8,7	9,0	8,1	6,5	7,5	8,8	8,1	8,6	8,0	7,4	7,9	8,5

ملحق ترتيب الدول حسب درجة الفشل

22	Uganda	96,0	8,7	8,7	8,3	6,9	7,6	7,3	7,8	8,3	7,6	7,9	8,9	8,0
23	Eritrea	95,5	8,5	7,3	6,4	7,5	7,2	8,0	8,8	8,4	9,2	7,6	8,1	8,5
24	Liberia	94,3	8,5	9,1	6,5	6,9	8,0	8,0	6,9	9,3	6,3	6,8	8,3	9,7
24	Myanmar	94,3	7,3	8,2	9,3	5,3	8,1	7,0	9,3	8,3	8,0	8,0	8,6	6,9
26	North Korea	94,0	7,5	4,7	6,6	4,4	8,0	9,0	9,9	9,2	9,6	8,5	8,2	8,4
27	Cameroon	93,1	8,1	7,6	7,8	7,5	7,5	5,9	8,2	8,5	8,3	7,7	9,5	6,5
28	Mauritania	93,0	8,4	8,8	7,2	6,0	6,8	7,7	7,4	8,6	7,7	7,7	8,5	8,2
29	Bangladesh	92,8	7,6	6,9	8,7	7,2	7,5	7,0	8,4	8,4	8,0	7,8	9,3	6,0
30	Sri Lanka	92,6	6,5	8,5	9,3	7,6	7,5	6,2	8,3	5,3	9,1	8,2	9,4	6,7
31	Egypt	91,0	7,1	6,4	8,6	5,1	6,8	7,9	9,0	5,7	9,7	7,9	9,4	7,4
31	Nepal	91,0	7,8	7,6	9,0	6,2	7,8	7,1	7,6	7,4	7,6	7,3	8,3	7,3
31	Timor-Leste	91,0	8,8	7,1	6,8	6,7	6,4	8,2	7,7	8,5	5,7	8,0	8,3	8,8
34	Rwanda	90,5	8,0	8,2	8,5	7,2	7,9	6,7	6,5	7,5	7,8	5,9	8,2	8,1
35	Sierra Leone	89,9	8,7	7,8	5,9	8,3	8,5	8,3	7,2	9,1	5,9	5,1	7,7	7,4
36	Mali	89,8	9,0	7,5	7,5	8,1	7,1	7,9	5,9	8,6	6,8	8,0	4,9	8,5
37	Congo (Republic)	89,6	8,1	8,1	6,3	6,5	8,1	6,7	8,4	8,8	7,6	6,4	6,7	7,9
38	Malawi	89,1	8,8	6,4	5,7	8,4	8,1	8,3	7,6	8,1	6,5	5,1	7,7	8,4
39	Burkina Faso	89,0	9,0	7,6	5,3	6,6	8,1	7,4	7,8	8,8	6,5	6,9	7,3	7,7
40	Cambodia	88,5	7,5	6,1	7,3	7,2	7,4	6,1	8,4	8,0	7,9	6,3	8,6	7,7
41	Libya	87,8	5,7	5,7	7,5	5,5	6,4	6,1	8,5	7,4	8,7	9,2	8,1	9,0
41	Togo	87,8	7,9	7,4	4,8	7,1	7,8	7,1	8,4	8,3	7,5	7,1	7,6	6,8
43	Angola	87,4	9,0	7,5	7,1	6,0	9,5	5,4	8,0	9,1	7,0	5,8	7,2	5,8
44	Iran	87,2	5,3	6,8	8,8	5,9	6,4	6,4	8,7	4,8	9,3	8,3	9,4	7,1
45	Djibouti	87,1	8,1	7,4	6,4	5,5	7,5	7,2	7,9	7,7	6,9	6,9	7,6	8,0
46	Lebanon	86,9	6,0	8,6	8,9	5,7	6,0	5,6	7,3	5,7	6,8	8,6	9,3	8,4
47	Solomon Islands	86,4	8,2	5,2	6,8	6,0	8,6	7,5	7,0	7,9	6,0	6,7	8,0	8,5
48	Uzbekistan	86,3	6,4	5,7	7,4	6,6	7,3	7,1	9,3	5,4	9,3	7,6	8,8	5,4
49	Zambia	86,2	9,3	7,2	6,0	7,7	8,3	8,0	7,7	7,9	6,8	4,7	5,7	6,9
50	Mozambique	85,9	8,9	4,9	5,4	7,4	8,3	8,1	7,5	8,7	6,4	6,6	6,6	7,1

ملحق ترتيب الدول حسب درجة الفشل

51	Swaziland	85,8	8,7	5,2	3,6	6,6	7,8	8,9	8,8	7,7	8,0	5,7	7,0	7,8
52	Equatorial Guinea	85,3	8,0	3,6	6,6	6,3	8,8	4,2	9,7	7,4	9,5	7,2	8,2	5,8
52	Philippines	85,3	7,8	7,7	8,3	5,9	6,3	5,7	7,3	6,9	6,4	8,8	8,0	6,2
54	Comoros	85,1	7,3	4,8	5,3	7,5	6,7	8,3	7,1	8,2	6,9	7,5	7,5	8,0
55	Tajikistan	84,6	7,5	5,1	7,0	6,1	5,9	7,7	9,0	6,2	7,9	7,1	8,4	6,7
56	Laos	84,3	7,4	5,9	6,0	7,1	6,6	5,8	8,6	7,4	8,0	6,3	8,3	6,9
57	Papua New Guinea	84,1	7,6	4,9	6,6	7,3	9,3	6,6	6,6	9,0	6,3	6,4	7,1	6,4
58	Kyrgyzstan	83,9	6,0	5,5	8,2	6,1	6,7	7,3	8,2	5,9	7,3	7,1	8,0	7,6
59	Colombia	83,1	6,2	8,0	7,7	7,0	7,8	4,1	7,4	6,3	7,1	7,0	7,7	6,8
59	Gambia	83,1	7,9	6,7	3,7	7,4	7,1	7,5	7,5	7,8	8,3	5,2	6,8	7,2
59	Madagascar	83,1	8,2	4,2	4,9	5,8	8,2	7,9	7,3	8,8	5,8	6,8	7,6	7,6
62	Senegal	82,8	8,1	7,3	6,6	7,1	7,0	7,0	6,0	7,9	6,5	6,5	6,6	6,2
63	Georgia	82,7	4,9	7,2	8,0	5,5	6,2	6,3	8,7	5,1	6,1	7,6	9,5	7,6
64	Bhutan	80,9	6,3	7,2	7,6	7,1	7,2	6,0	5,5	6,6	7,0	5,3	7,5	7,6
65	Tanzania	80,8	8,6	6,7	5,9	6,7	6,7	6,7	6,0	8,7	6,3	5,2	5,7	7,6
66	Guatemala	80,3	7,2	6,0	7,6	6,8	7,9	6,1	6,5	7,1	6,7	6,7	6,0	5,7
67	Israel/West Bank	79,5	6,3	7,1	9,7	3,5	7,2	4,0	6,6	5,6	7,1	6,8	8,1	7,5
68	China	79,0	7,7	5,9	8,6	4,8	7,7	3,9	7,9	6,5	9,1	6,2	7,2	3,5
68	Fiji	79,0	5,0	3,7	7,3	7,3	7,1	7,0	7,8	4,8	7,2	7,0	7,9	6,9
70	Bolivia	78,9	6,6	4,3	6,8	6,1	8,6	5,9	6,9	7,0	6,0	6,4	8,0	6,3
71	Algeria	78,8	5,7	6,7	7,9	5,0	5,9	6,1	7,5	6,1	7,4	7,5	7,3	5,7
72	Lesotho	78,6	8,0	5,2	4,7	7,1	7,0	8,2	5,7	8,2	5,1	4,9	7,0	7,5
73	Nicaragua	78,4	5,9	5,1	6,2	7,8	7,6	6,5	7,6	6,9	5,1	5,3	6,8	7,6
74	Benin	78,2	8,2	6,3	3,6	6,5	7,2	6,9	6,1	8,7	5,1	5,9	6,1	7,6
74	Turkmenistan	78,2	6,0	4,2	6,9	5,1	6,7	5,3	9,6	6,4	8,5	6,8	7,8	4,9
75	Honduras	77,9	6,7	4,2	6,1	6,3	7,8	6,6	7,0	6,7	6,0	6,4	7,0	7,1
76	Azerbaijan	77,8	5,4	7,6	6,7	4,7	6,2	4,4	8,3	5,3	7,7	7,0	7,9	6,6
78	Tunisia	77,5	4,7	4,4	7,8	5,3	5,7	6,3	8,0	5,2	8,1	7,3	8,1	6,6
79	Ecuador	77,3	5,9	5,7	7,5	6,5	7,1	5,6	6,9	6,6	5,0	6,4	8,2	5,9

ملحق ترتيب الدول حسب درجة الفشل

80	Thailand	77,0	7,6	6,5	8,0	3,8	6,1	3,6	7,1	4,9	7,4	7,9	9,5	4,6
81	India	76,9	7,7	5,1	7,8	5,2	7,8	5,7	5,3	7,0	5,6	7,9	6,8	5,0
82	Indonesia	76,8	7,4	5,9	7,6	6,0	6,6	5,5	6,5	6,0	6,2	6,5	7,0	5,6
83	Jordan	76,7	6,7	8,3	7,4	3,9	6,2	6,6	6,4	5,0	7,3	5,5	6,9	6,5
83	Venezuela	76,7	5,4	5,1	6,8	5,5	6,9	5,5	7,7	7,5	7,8	6,2	7,7	4,6
85	Russia	76,5	5,4	5,2	8,5	4,8	6,7	3,6	7,6	5,0	8,7	8,6	8,1	4,3
86	Bosnia	75,9	4,1	6,8	7,4	5,8	5,9	5,5	6,8	4,4	6,1	6,5	8,7	7,9
87	Sao Tome	75,8	6,9	4,6	4,8	8,2	6,6	8,1	6,6	6,2	4,1	5,8	6,3	7,6
88	Maldives	75,4	5,7	5,0	4,9	5,9	4,2	6,7	8,4	6,4	7,4	5,8	8,3	6,7
89	Moldova	75,1	5,6	4,7	6,2	6,6	5,6	6,6	6,6	5,4	5,7	6,9	7,8	7,4
90	Belarus	75,0	5,5	3,6	7,1	3,7	5,5	6,0	8,8	5,0	8,1	6,1	8,3	7,3
91	Micronesia	74,6	7,2	3,5	4,2	8,7	8,3	7,8	6,3	6,0	3,4	5,4	5,6	8,2
92	Morocco	74,4	5,7	5,6	6,8	7,3	6,6	5,6	6,6	5,9	6,5	6,0	6,6	5,2
93	Cape Verde	74,1	6,8	4,4	4,2	8,6	7,2	6,2	6,0	6,8	4,8	5,7	5,5	7,9
93	Turkey	74,1	5,4	7,1	9,0	3,7	6,5	5,3	6,0	5,2	5,9	7,4	7,3	5,3
95	Dominican Republic	73,4	6,5	5,6	6,1	7,9	6,6	5,5	5,7	6,5	5,8	4,9	6,5	5,8
96	Saudi Arabia	73,1	6,0	4,9	7,7	3,4	6,1	3,9	8,1	4,0	8,8	6,9	8,0	5,3
97	Peru	72,9	5,8	5,0	7,3	6,4	7,5	4,2	7,4	6,7	4,8	6,7	6,7	4,4
98	Vietnam	72,7	6,2	5,0	6,0	5,5	5,8	5,7	8,0	5,5	7,6	5,1	6,9	5,4
99	Gabon	72,2	6,9	5,3	3,6	5,5	7,0	5,1	7,7	7,1	6,6	5,1	7,1	5,2
100	El Salvador	72,0	7,1	5,6	6,0	6,6	6,9	6,2	5,6	6,4	5,8	6,1	4,3	5,4
100	Serbia	72,0	4,2	6,5	8,0	5,0	5,6	6,4	5,8	4,4	5,2	6,2	8,0	6,7
102	Paraguay	71,6	5,8	2,7	6,2	4,9	8,7	5,4	7,4	6,4	6,0	6,2	7,8	4,1
103	Namibia	71,5	7,1	5,8	5,6	6,8	8,4	6,8	4,1	7,0	4,6	4,6	3,5	7,2
104	Armenia	71,3	4,7	6,7	5,7	5,7	5,3	5,8	6,7	4,4	6,8	5,6	7,4	6,5
105	Mexico	71,1	6,7	4,3	6,1	5,6	6,9	4,9	5,8	6,3	6,0	7,6	5,1	5,8
106	Guyana	71,0	5,9	4,1	6,2	8,8	6,5	6,7	5,6	6,3	4,1	5,5	5,1	6,2
107	Cuba	70,8	5,9	5,0	4,8	6,0	5,9	4,8	6,8	4,9	7,0	6,0	7,2	6,5
108	Ghana	70,7	6,9	5,8	4,9	7,3	6,8	6,0	4,8	7,9	4,9	4,1	5,0	6,3

ملحق ترتيب الدول حسب درجة الفشل

109	Suriname	70,6	5,6	3,3	6,1	7,4	6,9	7,1	5,8	5,5	5,2	5,7	5,8	6,2
110	Samoa	69,3	6,5	2,4	4,8	8,9	5,7	6,2	6,0	5,1	4,8	5,5	5,1	8,3
111	Kazakhstan	68,5	5,1	3,8	6,5	3,9	5,0	5,9	7,7	4,8	7,2	6,0	7,6	5,0
112	Cyprus	67,9	4,3	4,2	7,3	4,8	6,7	6,4	5,6	3,3	3,6	4,7	7,9	9,1
113	Ukraine	67,2	4,5	3,4	6,4	5,4	5,0	5,5	8,0	3,9	6,1	4,7	8,0	6,3
114	Belize	67,0	6,2	4,6	4,4	6,8	6,5	5,6	6,0	6,1	4,4	5,5	4,3	6,6
115	South Africa	66,6	7,4	6,2	5,8	4,6	7,7	5,8	5,0	6,1	4,3	4,9	5,6	3,2
116	Macedonia	66,4	3,8	5,0	7,3	5,8	5,9	5,9	5,8	4,1	4,2	5,7	7,0	5,9
117	Malaysia	66,2	5,5	4,5	6,2	4,8	5,6	3,9	6,6	4,6	6,9	6,5	7,0	4,1
118	Grenada	65,2	5,5	3,5	3,9	8,2	5,6	6,1	6,2	3,9	4,0	5,3	5,6	7,4
119	Jamaica	64,9	5,5	3,3	4,0	7,5	5,8	6,8	5,6	5,6	5,1	6,0	3,7	6,0
120	Bahrain	64,7	4,9	2,9	7,6	3,3	5,4	3,5	7,9	2,5	7,8	6,2	7,1	5,6
121	Botswana	64,5	8,0	5,5	5,1	5,3	7,8	6,4	4,1	6,3	4,6	3,2	3,3	4,9
122	Seychelles	63,7	5,4	3,4	4,8	5,2	6,3	4,9	6,0	3,5	4,9	6,4	5,7	7,2
123	Albania	63,6	4,4	3,4	4,7	6,9	4,5	5,5	6,5	4,8	5,5	5,0	6,2	6,2
123	Brunei	63,6	4,5	3,0	6,2	4,9	7,8	3,1	7,1	2,5	7,4	5,6	7,4	4,1
125	Brazil	61,4	6,7	3,6	5,6	3,8	8,0	3,6	5,4	5,6	5,6	5,6	4,9	3,0
126	Trinidad	61,3	5,2	3,3	4,4	7,8	5,8	4,6	5,3	5,1	4,9	5,4	5,6	3,9
127	Antigua & Barbuda	59,0	4,9	3,3	4,1	7,6	5,3	4,5	5,8	4,1	4,7	4,9	3,7	6,1
127	Kuwait	59,0	5,4	3,7	4,9	3,4	5,0	3,3	7,3	2,8	6,9	4,2	8,0	4,1
129	Mongolia	58,1	5,8	2,5	4,0	2,8	6,5	4,6	4,8	6,0	5,1	4,3	5,5	6,2
130	Romania	56,9	4,0	3,0	6,6	4,4	5,0	5,7	6,1	4,6	4,2	3,8	5,2	4,3
131	Montenegro	55,7	3,6	4,8	7,0	3,3	3,2	4,9	4,3	3,9	4,5	4,3	6,3	5,6
131	Panama	55,7	5,6	4,0	5,3	4,2	7,6	3,7	4,6	5,2	4,7	4,8	2,5	3,5
133	Bulgaria	54,4	4,1	3,4	4,9	4,9	4,8	5,2	4,9	4,1	3,7	4,4	5,3	4,7
134	Bahamas	54,1	6,5	2,7	4,4	5,3	5,3	4,7	4,6	4,7	3,1	4,3	4,5	4,0
135	Oman	53,1	5,3	2,3	2,7	2,1	3,9	4,8	6,4	4,1	7,4	5,0	6,6	2,5
136	Croatia	52,9	3,5	5,2	5,6	4,6	4,1	5,0	3,7	3,2	4,4	4,5	4,4	4,7
137	Greece	52,1	3,5	1,9	5,1	4,1	4,0	6,5	6,4	3,6	3,7	4,2	3,5	5,6

ملحق ترتيب الدول حسب درجة الفشل

138	Barbados	51,4	4,1	3,0	4,4	5,9	5,4	5,8	3,3	3,0	2,8	4,2	4,2	5,3
139	Qatar	48,9	4,6	2,1	4,9	3,4	5,1	2,9	6,2	2,3	5,9	2,8	5,0	3,7
140	Costa Rica	48,5	4,6	4,4	4,4	3,2	5,8	4,6	3,2	4,8	2,3	2,8	3,8	4,6
141	Hungary	48,3	2,8	2,8	4,4	3,6	4,6	5,6	6,0	3,2	4,1	2,6	4,9	3,7
142	Latvia	48,0	3,7	3,2	5,8	4,1	4,6	4,3	4,2	3,7	3,3	3,3	4,3	3,5
143	United Arab Emirates	47,6	4,2	2,5	4,0	2,7	4,5	3,4	6,7	3,2	6,5	3,1	3,6	3,2
144	Argentina	47,3	4,2	2,3	5,3	2,7	5,7	4,3	4,3	4,1	4,4	3,3	2,8	3,9
145	Mauritius	46,1	4,4	2,5	3,5	3,9	4,6	4,4	3,8	4,1	3,7	3,1	3,2	4,9
146	Slovakia	45,3	3,1	2,3	5,6	4,5	4,3	5,4	4,0	3,2	3,0	2,6	3,7	3,6
147	Estonia	45,2	3,6	3,2	6,2	3,8	4,0	3,8	3,5	3,3	2,5	2,8	5,5	3,0
148	Italy	43,4	3,6	3,4	4,6	2,3	3,3	5,1	4,2	2,6	2,8	4,7	4,9	1,9
149	Lithuania	43,2	3,6	2,9	4,0	4,0	5,3	4,8	3,5	3,7	2,7	2,7	3,0	3,0
150	Spain	43,1	3,0	2,0	6,1	2,7	3,8	5,3	3,4	3,0	2,2	3,6	6,1	1,9
151	Malta	43,0	3,1	4,9	4,0	4,3	3,2	3,9	3,8	2,6	3,6	3,7	2,0	3,9
152	Poland	42,1	3,6	3,1	4,1	4,7	3,8	4,0	3,5	3,1	2,8	2,6	3,8	3,0
153	Chile	42,0	4,6	2,6	3,8	2,9	5,4	3,9	3,3	4,2	3,7	2,8	1,7	3,1
154	Czech Republic	39,4	2,4	2,3	3,8	3,1	3,5	4,8	4,2	3,4	2,4	2,3	4,3	2,9
155	Uruguay	37,9	3,8	2,2	2,7	4,4	4,5	3,5	1,6	3,7	2,2	3,4	2,7	3,2
156	South Korea	36,4	2,9	1,8	3,1	3,6	3,2	2,3	2,8	2,1	2,9	2,4	3,6	5,7
157	Japan	36,3	4,7	3,4	4,1	2,3	2,1	3,6	2,0	2,4	3,3	1,9	2,6	3,9
158	Singapore	35,9	2,8	1,4	2,8	3,6	4,0	2,8	3,5	2,1	4,9	2,0	4,0	2,0
159	United States	35,4	3,3	2,4	4,5	1,2	4,5	3,1	2,4	2,5	3,5	2,7	4,0	1,3
160	France	34,8	3,0	2,5	6,4	2,2	4,0	4,5	2,1	1,8	2,2	2,6	1,9	1,6
161	United Kingdom	34,3	2,8	2,7	5,3	2,1	3,4	4,0	1,7	2,4	2,1	2,8	3,5	1,5
162	Portugal	33,1	3,1	1,9	2,3	2,5	3,2	5,2	2,3	3,3	2,6	1,9	1,8	3,0
163	Slovenia	32,6	2,4	1,6	3,6	2,9	4,2	3,9	2,9	2,3	2,3	2,4	1,6	2,5
164	Belgium	32,0	2,8	1,6	4,2	1,9	3,5	4,0	2,0	2,4	1,5	2,3	3,9	1,9
165	Germany	30,6	2,9	3,3	4,3	2,4	3,6	2,9	1,5	1,9	1,8	2,4	2,0	1,6
166	Netherlands	28,6	3,3	2,4	4,1	2,4	2,4	3,7	1,0	1,8	1,2	2,1	2,6	1,6

ملحق ترتيب الدول حسب درجة الفشل

167	Austria	28,5	2,7	2,3	4,6	1,8	3,7	2,2	1,6	1,8	2,0	1,4	2,7	1,7
168	Canada	27,4	2,7	2,3	3,4	2,2	3,2	2,1	1,2	2,3	2,1	2,1	2,5	1,3
169	Australia	26,3	3,4	2,4	3,9	0,9	3,0	2,4	1,0	2,1	2,3	2,0	1,6	1,3
170	Ireland	26,1	2,5	1,4	1,6	3,1	2,7	4,2	1,8	2,2	1,2	2,1	1,3	2,0
171	Iceland	25,9	1,9	1,6	1,0	3,1	1,9	3,9	1,2	1,9	1,4	1,3	1,8	4,9
172	Luxembourg	24,6	2,0	1,7	2,8	2,4	1,8	1,8	1,6	1,6	1,3	2,3	3,4	1,9
173	New Zealand	24,1	2,4	1,2	3,8	2,2	3,1	3,9	0,5	2,1	1,1	1,4	1,1	1,3
174	Switzerland	23,3	2,4	1,8	3,5	2,4	2,4	2,2	0,9	1,7	1,7	1,7	1,0	1,6
175	Norway	23,0	2,3	2,2	3,7	1,9	1,7	2,0	0,5	1,7	1,6	2,8	1,1	1,5
176	Denmark	22,8	2,8	1,4	3,4	2,0	1,8	2,2	0,8	1,7	1,6	1,8	1,4	1,9
177	Sweden	21,4	2,8	2,6	1,0	1,8	1,8	2,0	0,8	1,8	1,3	2,4	1,8	1,3
178	Finland	18,7	1,8	1,5	1,3	2,2	1,3	3,5	0,8	1,4	1,2	1,3	1,1	1,3
AVERAGE		70,6	6,0	5,2	6,1	5,5	6,2	5,8	6,2	5,8	5,8	5,7	6,4	5,8

ملخص الدراسة:

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفي ظل الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب أضحت منطقة الساحل الإفريقي أحد أولويات الإدارة الأمريكية وذلك لبروز تهديدات التنظيمات الإرهابية في هذا الإقليم حيث أصبح قاعدة رئيسية لهذه التنظيمات ونظرا لأهمية منطقة الساحل الإفريقي الاقتصادية والجيواستراتيجية سعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تطويق هذه التهديدات بوضع برامج دعم عسكرية موجهة نحو منطقة الساحل الإفريقي في شكل إستراتيجية عسكرية أمنية شاملة مبنية على مبادرات منها: " بان الساحل " و " الشراكة من أجل مكافحة الارهاب في الساحل الإفريقي " إضافة إلى إنشاء القاعدة العسكرية "أفريكوم" و التي رفضت الدول الإفريقية استقبالها على أراضيها.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن التواجد على أراضي الإقليم بات ضروريا خاصة بعد تدهور الوضع الأمني بتحرك تنظيم القاعدة نحو الصومال وانتشاره في منطقة الساحل والصحراء، هذا التنظيم الذي أصبح له تحالفات مع مختلف تنظيمات الجريمة المنظمة الأخرى التي استفادت من فشل الدولة في المنطقة و أصبحت منتشرة بشكل واسع في كامل الساحل الإفريقي،

يرى عديد المحللين أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والخوف من أن تشكل هذه التهديدات خطر على الأمن الأمريكي ليست هو السبب الوحيد وراء الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة بقدر ما هو الخوف من أن تؤثر هذه التهديدات على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وما جاورها خاصة بالنسبة لمنطقة خليج غانا محل المنافسة الدولية من طرف كل من فرنسا والصين التي ترى فيهما الولايات المتحدة الأمريكية أنهما يشكلان تهديدا لنمو المصالح الأمريكية في المنطقة.

مصطلحات الدراسة:

الدولة الفاشلة - الجريمة المنظمة- الإرهاب - الحرب العالمية على الإرهاب - الحرب الوقائية - القوة الناعمة القوة الصلبة.

Calling conventions that back study :

Failed State-organized crime-terrorism-global war onterrorism--preventive war – soft power-hard power.

Conventions qu'étude de retour d'appel :

État en déliquescence- Criminalité organisée- Terrorisme- Guerre globale au terrorisme- Guerre préventive- Puissance douce- Pouvoir coercitif.

Résumé:

Suite aux événements du 11 septembre aux Etats-Unis, la lutte contre le terrorisme est devenue une priorité de l'Administration pour l'émergence de menaces terroristes dans la région est devenue une clé de base pour eux étant donné l'importance de l'Afrique Sahel économique et géostratégique des États-Unis a cherché pour les délimiter avec des programmes de soutien militaire orientée vers le Sahel, sous la forme d'une sécurité globale y compris des initiatives de stratégie militaire fondée : « Pan-sahel » et « partenariat pour la lutte contre le terrorisme dans le Sahel, » en plus de la création d'AFRICOM "base militaire" et les Etats de l'Afrique rejétés recevoir sur son territoire.

Voir United States, présence sur le territoire de la région est nécessaire, surtout après la détérioration de la situation sécuritaire au mouvement Al-Qaïda vers la Somalie et la propagation dans le Sahel et le Sahara, cette organisation qui a des alliances avec divers autres groupes ont profité de la défaillance de l'Etat dans la région et est devenu largement dispersés dans tout le Sahel,

De nombreux analystes estiment que les menaces de sécurité dans le Sahel et la crainte que ces menaces à la sécurité de l'Amérique n'est pas la seule raison derrière l'intérêt américain dans la région, comme c'est la crainte que ces menaces à U.S. économique et des intérêts stratégiques dans la région et ses environs pour la région de la baie le concours international Ghana par la France et la Chine, qui considère les Etats-Unis comme une menace pour les intérêts américains dans la région.

Abstract:

Following the events of September 11 in the us strategy in the fight against terrorism had become the African Sahel, one of the Administration's priorities for the emergence of terrorist threats in the region has become a key base for them given the importance of the African Sahel Economic and geostrategic United States sought to surround them with military support programs geared towards the Sahel, in the form of comprehensive security military strategy based initiatives including : "Pan-Sahel" and "partnership for combating terrorism in the Sahel," in addition to creating AFRICOM "military base" and the rejected African States receive on its territory.

See United States presence on the territory of the region is necessary, especially after the deterioration of the security situation in Al-Qaida's move towards Somalia and spread in the Sahel and the Sahara, this organisation which has alliances with various other organized crime groups have benefited from the failure of the State in the area and became widely scattered throughout the Sahel,

Many analysts believe that security threats in the Sahel and the fear that these threats to American security is not the sole reason behind the American interest in the region as is the fear that these threats to U.S. Economic and strategic interests in the region and its environs for Bay area Ghana international competition by both France and China which sees the United States as a threat to U.S. interests in the region.